سَطْوَة المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية على الوضع الجيواستراتيجي العراقي بعد انسحاب القوَّات الأميركية عام 2021

*أ.م.د.سماح مهدي صالح العلياوي

باحث من العراق

*جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)/ قسم القانون

Samahmehdi2@gmail.com

ملخص :

يُعدُّ العراق محوراً للتطّلعات الجيواستراتيجية العالمية، كونه مرتكزاً طاقوياً ومواصلاتياً، ولاعباً مؤثراً في التفاهمات الإقليميّة، لذلك أخذت الولايات المتّحدة على عاتقها إعادة تركيب قواعد الهيمنة في الشّرق الأوسط بعد الانسحاب من أفغانستان بشكل كليّ مع الاحتفاظ ببعض التواجد في العراق، وترتيب خطوات السِّياسة الخليجية لإقامة علاقات جديدة مع العراق بما يتلاءم مع خطط السِّلام. وفي المقابل، فأن العراق عادَ بقوّة إلى عزم القيادات الروسية والصينية، والطموحات التوسّعية في المنطقة حيث أثبتت القِوى الإقليميّة تأثيرها في تحجيم النظام الأحادي القطبية، إذ تسعى إيران إلى تأكيد وجودها بما يعزّز أمنها القومي، ويدعم تواجد وديمومة حلفائها في المنطقة، وتذهب تركيا تُجَاه حسم الملف العراقي بما يؤكِّد طموحاتها للقيادة الإقليميّة، وتحجيم الدّور الكردي، ومكافحة حزب العمال الكوردستاني.

كلمات مفتاحية : العراق، الجيواستراتيجي، الولايات المتَّحدة ، روسيا والصين

The Ascendancy of Regional and International Interests on the Iraqi Geostrategic Situation After the Withdrawal of American Forces in 2021

Assistant professor Pd.D Samah Mahdi Salih Al–Elayawi

Researcher From Iraq

Teacher at the Law Department in Imam Jaaffar AL Sadiq University

ABSTRACT

Iraq is at the center of global geostrategic aspirations, as it is an energy and transportation hub, and an influential player in regional understandings. Therefore, the United States took it upon itself to restructure the bases of hegemony in the Middle East after with-

drawing from Afghanistan completely while retaining some presence in Iraq, and arranging Gulf policy steps to establish relations new deal with Iraq in line with peace plans. On the other hand, Iraq has strongly returned to the determination of the Russian and Chinese leaders, and the expansionist ambitions in the region, as regional powers have proven their influence in curbing the unipolar system. The Iraqi file confirming its ambitions for regional leadership, curtailing the Kurdish role, and combating the Kurdistan

Workers' Party

المقدمة

يُعدُّ العراق محوراً جيواستراتيجياً للتنافس الدَّوْلي، والتناقضات المتقاربة في بناء النظام العالمي الجديد القائم على تعدُّدية تعطي حيزاً للقِوى القادرة والراغبة في إعادة هيكلة المنظومة العالمية، والدُّوَل الساعية إلى تحقيق المصالح القارية، إذ تتمسُّك الولايات المتَّحدة بالقيادة الأحادية، ومنع هيكلة التوازنات القائمة على التعدُّدية بفعل تنامي النفوذ الرّوسي- الصيني على المستوى العالمي، ولذلك أخذت الدُّوَل القريبة من العراق جغرافياً وسياسياً تبحث عن تواجد حقيقي يخلق حالة تزاحم شديدة الخصوصية بين الأطراف من دون الوصول إلى مستوى من التصادم العلني، حيث تتذرع القِوى من تداعيات المشهد الأمني والسِّياسيّ العراقي، وإمكانية الانتقال إلى العمق الجيوبوليتيكي للدُّوَل الأخرى، ومن جانبه يفترض على العراق إعادة تأسيس النظام السِّياسيّ وفق مبدأ سيادة القانون وحماية المصالح القومية.

أهميَّة البحث

تنطلق أهميَّة البحث من تحديد طبيعة الأزمات العراقية المركبة، والتأثيرات الناتجة من حركة الأقطاب الإقليميَّة والدَّوْلية على الواقع الجيوسياسي العراقي في ظلّ التحركات الحكومية والشعبية العراقية المطالبة باخراج القوَّات الأميركية عام 2021، ممَّا يفرض نوعاً من التنافس وتضارب المصالح بين الأطراف المُتعدِّدة، والّذي يؤثر على استقرار العراق حسب اختلاف سلوك القِوى الفاعلة.

إشكالية البحث

يرتكز البحث على إشكالية مفادها: «**تأثير المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية على الوضع الجيواستراتيجي العراقي بعد انسحاب القوَّات الأميركية عام 2021**»، إذ اثبتت التجارب العملية فشل الإستراتيجية الأميركية في تشكيل التحالفات الداخلية الكافية لإستمرار تواجد القوَّات الأميركية على الأراضي العراقية، ومن ثمَّ تتَّضح ملامح تنافس القِوى الإقليميَّة والدَّوْلية الّتي وجدت من انهيار مرتكزات النظام السِّياسيّ العراقي فرصة لإعادة المكتسبات المغيبة بفعل الاندفاعات الأميركية. وعليه تتَّضح

التساؤلات التالية، وهي:

- ما هو تأثير إعادة هيكلة التوازنات الإقليميَّة على الوضع العراقي؟
- ما هي التحركات العراقية وسط تضارب مصالح القِوى الدَّوْلية؟

فرضية البحث

إن سعي القِوى الإقليميَّة والدَّوْلية إلى إعادة هيكلة التوازنات جعل العراق في مواجهة التناقَضات السِّياسيَّة والإقتصادية للأقطاب الصاعدة، والقِوى العالمية التقليدية، وهو ما يحفِّز العراق نحو استعادة مكانته وتأثيره في إطار تلَك التوازنات عِبرَ بناء نظام سياسي ديمقراطي وتحقيق سيادة كاملة.

منهج البحث

أخذ البحث بالمنهج التاريخي لإعطاء خلفية عن مراحل تطوُّر بعض السِّياسات الإقليميَّة والدَّوْلية إزاء العراق. كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي لإيضاح الغايات الإستراتيجية للقِوى ذات التأثير المباشر في الأزمة العراقية، وإمكانية استثمار العراق في مأسسة منظومة المصالح الأجنبية.

هيكليَّة البحث

إن هيكليَّة البحث اشتملت على المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمَّنت مبحثين، إذ في المبحث الأول تضمن عنوان: «**تأثير إعادة هيكلة التوازنات الإقليميَّة على الواقع العراقي**». وتضمَّن المبحث الثاني عنوان: «**العراق بين الغايات الدَّوْلية المتضاربة وحماية المصالح العُليا**».

المبحث الأول

تأثير إعادة هيكلة التوازنات الإقليميَّة على الواقع العراقي

لقد أسهمت مجموعة من المُتغيِّرات الإقليميَّة في تقهقر أحادية النظام الدَّوْلي وتبدل مراكز القِوى الإقليميَّة، أهمُّها: موجة الحراك العربي عام 2010، وتفشي إرهاب ما يُسمَّى الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام «داعش» عام 2014، الّذي تمكن من إسقاط أربعة محافظات في العراق وسورية، إلاَّ أنَّ ثباتهما وقدرتهما على صدَّ الهجمات الإرهابية أسقط العديد من المشاريع الغربية ذات الأدوات الإقليميَّة، وساهم في إعلان الولايات المتَّحدة سحب قواتها من العراق نهاية عام 2021، وقد برزت رؤى متناقضة لمراكز الثقل الإقليمي، خاصة دُوَل الخليج وتركيا وإيران، وهذه المراكز تأخذ من الوضع الجيوسياسي العراقي المربك وسطاً لتحقيق مصالحها، كونه لا يمتلك إستراتيجية ثابته أو واضحة للتعامل مع المحاور الإقليميَّة والدَّوْلية. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، هي: المطلب الأول، الإستراتيجية الخليجية في ضوء مقررات قمَّة العُلا. والمطلب الثاني، التوسُّع التركي بذريعة حماية المكتسبات الذاتية. والمطلب الثالث: الرؤية الإيرانية لحماية

برزت رؤى متناقضة لمراكز الثقل الإقليمي، خاصة دُوَل الخليج وتركيا وإيران

الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: الإستراتيجية الخليجية في ضوء مقررات قمَّة العُلا

إنَّ السِّياسة الخارجية لدُوَل مجلس التعاون الخليجي تقوم على مسار تضعه الإدارات الأميركية، لكن التعامل مع العراق وضع دُوَل الخليج في متاهة الانقسام بين الولاء للولايات المتَّحدة الّتي أسقطت النظام العراقي عام 2003، وبين الميول للمجاهر بالخلفية الطائفية لتحجيم العلاقات مع العراق، والّتي عزَّزت الاختلالات الأمنيَّة وتفشي ظاهرة الإرهاب في العراق، لكن بعد أن طالت العديد من الدُّوَل الخليجية أبدى وزراء خارجية دُوَل الخليج استعدادهم للتعاون مع الإستراتيجية الأميركية عام 2007، والرامية إلى ضبط الأوضاع الأمنيَّة في العراق والحفاظ على وحدة العراق والحيلولة دون تقسيمه أو تفكيكه، خشية أن يمتد الانفلات الأمني إلى دولهم فضلاً عن صعوبة التعامل مع دولة مفككة أو ضعيفة[1].

وأصبحت الدُّوَل الخليجية تخشى من تقسيم العراق على أسس طائفية في ظلّ تزايد الحديث عن الفدرالية من جانب بعض القوى السِّياسيّة الّتي تتطلع نحو الانفصال ممَّا يؤدي إلى تقسيم العراق إلى دويلات عدَّة، والخوف من قيام دولة شيعية في الجنوب تحاكي المشاعر الإيرانية، ومن المُمكن أن تساهم في تنامي الدَّور الإيراني في الخليج، وتحفِّز الشيعة في الخليج على المطالبة بحقوق أكبر في الحكم[2]، كذلك التخوف من الأنموذج الديمقراطي الجديد في العراق بعد أن طالبتْ الولايات المتَّحدة من الدُّوَل الخليجية إجراء اصلاحات داخلية سياسيَّة وإقتصادية وإجتماعية، وانعكاس ذلك على تركيبة المجتمعات الخليجية، لأنَّ أنظمة الحكم في دُوَل الخليج لا زالت وراثية متخلفة في أسلوب تبادل السُّلطة، وتحدي الديمقراطية كونها شعارات أكثر ممَّا هي فعل سياسي حيث لم تسمح بشكل حقيقي للمشاركة الشعبية في رسم سياساتها، كما أنَّ معظم دُوَل الخليج تدرك أن المنظومة الأمنيَّة في الخليج تقوم على التعاون بين الأطراف، وأن أيّ اخلال في أيّ دولة خليجية يؤثر على هذه المنظومة بعد أن أصبحت عرضة لتفكُّك نظمها السُّلطوية وتغيير شامل للأنظمة الملكية في ضوء موجة التغيير الّتي طالت أغلب الأنظمة العربيَّة عام 2010.

أنَّ معظم دُوَل الخليج تدرك أن المنظومة الأمنيَّة في الخليج تقوم على التعاون بين الأطراف

وبإعلان الرئيس الأميركي «باراك أوباما» (Barack Obama) الانسحاب من العراق عام 2011، بدأت دُوَل الخليج تتلمس المصاعب المحتملة والمؤثرة، لذلك أعلنت بأن لديها الرغبة للقيام بدور إيجابي في الملفات العراقية العالقة، وأشار اجتماع القمَّة الخليجية الرابعة والثلاثون عام 2013، عن توجه سعودي لتشكيل اتِّحاد خليجي يقوم على ركيزتين، هما: العملة الموحدة، وزيادة عدد قوَّات درع الجزيرة، وقد كشفت فكرة الاتِّحاد عن التناقضات الخليجية حيث برزت ثلاثة محاور، هي: المحور المعتدل يضمُّ الكويت والإمارات وعُمان، ومحور الإخوان المسلمين بقيادة قطر، والمحور المتشدِّد يجمع السعودية والبحرين.

(1) جاسم يونس الحريري، العراق ودُوَل الخليج (المُتغيِّرات والمستقبل)، مجلة «دراسات دولية»، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 33، نيسان/أبريل، 2007، ص91 – 93.

(2) موسى الحسيني، الطائفية في الوطن العربي: أسبابها ومظاهرها (العراق إنموذجاً)، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2017، ص268.

وبعد أن تمكن تنظيم «**داعش**» من السَّيطرة على محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار في كانون الثاني/يناير 2014، الأمر الّذي دفع المجتمع الدَّوْلي للتحرك كون تأثير التنظيم الإرهابي مُتعدِّدة على مختلف دُوَل العالم، إذ يُعدُّ من التنظيمات العابرة للحدود، وله امتدادات وأصول عربيَّة وعالمية، وأن عدم معالجة تنظيم «**داعش**» على الأراضي العراقية يجعل دُوَل الخليج أمام تداعيات غير محتملة، فقد يسعى إلى خلق مجاميع عنقودي في مختلف الدُّوَل عبرَ التجنيد والإدارة عن بعد، لذلك سارعت دُوَل الخليج إلى عقد مؤتمر وزاري أكَّدَ على التنسيق الأمني العالي المستوى ضدَّ أيّ احتمالات، كما أعرب مجلس الوزراء السعودي في حزيران/يونيو 2014، عن قلقه من الأوضاع في العراق، وأكَّد على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق، ورفض التدخُّل الأجنبي في شؤونه الوطنيَّة[3].

وفي ظلّ انتقال العمليات الإرهابية إلى العالم الغربي على شكل تفجيرات، وعمليات قتل جَمَاعية عبرَ تكتُّلات مغلقة ذاتية التنظيم، أصدر قرار مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَّم (2178) في أيلول/سبتمبر 2014، وتضمَّن حثَّ الدُّوَل الأعضاء على منع وقمع تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز المقاتلين الإرهابيين، كذلك منع وقمع تمويل أو سفر هؤلاء الأفراد، وتوسيع نطاق الالتزامات بموجب القانون الدَّوْلي، وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والإجراءات الدَّوْلية[4]، وبغية تحقيق التوازن العسكري في المنطقة سارعت الولايات المتَّحدة إلى تشكيل وقيادة ما يُسمَّى «**التحالف الدَّوْلي**» لمكافحة «**داعش**» في أيلول/سبتمبر 2014. وسرعان ما حدثت مُتغيِّرات مصيرية أسهمت في إعادة نهوض هيكلة العملية السِّياسيَّة والقوَّات المسلّحة العراقية، إذ بموجب فتوى من المرجع الشيعي السيد «علي السيستاني» تشكلت فصائل باسم «**الحشد الشعبي**» للردع والقضاء على تنظيم «**داعش**» في حزيران/يونيو 2014، ثمَّ قدَّمت إيران كافَّة المتطلّبات اللّوجستية والعسكرية إلى القوَّات العراقية، وقد توسَّع التعاون بين روسيا، وإيران، والعراق، وسورية من خلال «**مركز التنسيق المعلوماتي**» أو «**غرفة عمليات بغداد**» الرباعية ضدَّ الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر 2015[5].

تشكلت فصائل باسم "الحشد الشعبي" للردع والقضاء على تنظيم "داعش" في حزيران/ يونيو 2014

وأمام مشاركة الولايات المتَّحدة في محاربة «**داعش**» أصبحت دُوَل الخليج ملزمة في المشاركة بالتحالف الدَّوْلي، إذ عملت على مراجعة التشريعات لإصدار قوانين تمنع جمع الأموال للإرهابيين، ومراقبة أنشطة الجمعيات الخيرية، وسحب الجنسية ممن يشتبه في تورطهم في الإرهاب، والتعامل مع التمويل والتجنيد، وأطلقت الإمارات مركز «**صواب**» لمكافحة الدعاية والتجنيد لتنظيم «**داعش**»، كما تستضيف مركز «هدايا» لمكافحة التطرُّف العنيف، وشكَّلت الكويت وحدة استخبارات مالية مخصصَة للتحقيق في الأنشطة غير المشروعة، وقد ترأست السعودية بالشراكة مع الولايات المتَّحدة وإيطاليا «**الفرقة العاملة**» الّتي تركز على الجهود الرامية لمكافحة التمويل، وقدمت السعودية وقطر تسهيلات للطَّلعات الجوية الأميركية في المنطقة

(3) صافيناز محمد أحمد، المواقف العربيَّة من الأزمـة العراقية، مجلة «السِّياسة الدَّوْلية»، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخمسون، المجلَّد 49، العدد 198، تشرين الأول/أكتوبر، 2014، ص152.

(4) Shimels Sisay Belete, The Right to Liberty and Security versus Counter4) –)Terrorism under international law, Publiqation Academic Publishing Press, Frankfurt, 2018, P. 116.

(5) نضال حمادة، خفايا وأسـرار داعش (من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص17.

من قاعدة السيلية العسكرية، وقاعدة العضيد الجوية، وقاعدة عريفجان العسكرية.

وحينما تمكنت القوّات العراقية من تحرير الأراضي المحتلة كافة، فقد إفتضحت النوايا الأميركية في حقيقة القضاء على التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق، واستعمالهم أدوات لإرهاب المنطقة، وهي ذريعة الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي «دونالد ترامب» **(Donald Trump)** عام 2017، وهنا أجبرت الولايات المتَّحدة الدُّوَل الخليجية على دفع الأموال، والدخول في اتِّفاقيات أمنيَّة ثنائية تحت ذريعة اختلال التوازن الإقليمي لمصلحة الملف النووي الإيراني، وبسبب ما وصفته دُوَل الخليج بعدم التزام الدوحة بمقررات مجلس التعاون الخليجي سحبت كلٌّ من السعودية، البحرين، الإمارات، مصر، وموريتانيا سفرائها من قطر في حزيران/يونيو 2017، وأغلقت المجالات الجوية والمنافذ البرية والبحرية مع الدوحة. وأبدى الرئيس الأميركي السابق «دونالد ترامب» رغبته في إعادة هيكلة منظومة العلاقات الخليجية – الخليجية، ودعم العلاقات الخليجية – الإسرائيليَّة ضمن خطَّة المستشار «جاريد كوشنر» **(Jared Kushner)**، وعلى هذا الأساس بادرت الإمارات إلى عقد اتِّفاقية سلام مع إسرائيل، في آب/أغسطس 2020، وبحسب وصف الرئيس الأميركي أنه اتِّفاق سيسهمُّ في دفع عملية السَّلام في الشَّرق الأوسط، كما وقَّعت البحرين وإسرائيل اتِّفاقية سلام في أيلول/سبتمبر 2020، كذلك وقَّعت السودان وإسرائيل على اتِّفاقية سلام في أيلول/سبتمبر 2020، وأيضاً التحقت المغرب بركب التطبيع بعد توقيع اتِّفاقية سلام مع إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2020[6].

إفتضحت النوايا الأميركية في حقيقة القضاء على التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق

وبعد خسائر الإستراتيجية الأميركية في الشَّرق الأوسط وضع الرئيس الأميركي الجديد «جو بايدن» **(Joe Biden)** عام 2021، خطَّة جديدة تقوم على سحب القوّات الأميركية من بؤر التوتُّر الإقليميَّة خاصة أفغانستان والعراق، والاعتماد على الحلفاء الإقليميّين في إداء بعض المهام، فقد تغيِّرت معادلة التوازن الإقليمي لأنَّ الولايات المتَّحدة لم تُعدُّ الفاعل الوحيد الأقوى في معادلة القوى الدَّوْلية، والطرف الّذي يحدَّد شكل ونوع التوازن الإقليمي، وإنَّما مجرد شريك مع فواعل روسية وصينية وإيرانية، وأن تحقيق المكاسب الأمنيَّة الخليجية لم يُعدُّ مرتبطاً بقرارات الإدارة الأميركية، وعلى هذا الأساس تمكَّنت الولايات المتَّحدة من دفع السعودية إلى إعادة الدوحة إلى الحاضنة الخليجية خلال قمَّة «**العُلا**» الّتي جمعت قادة دُوَل مجلس التعاون لدُوَل الخليج العربيَّة في 5 كانون الثاني/يناير 2021، وتضمَّن بيان القمَّة استكمال مُقوِّمات الوحدة الإقتصادية، والمنظومتين الدفاعية والأمنيَّة المشتركة، وبلورة سياسيَّة خارجية موحدة، واستكمال متطلبات الاتِّحاد الجمركي والسُّوق الخليجية المشتركة، وتنمية القدرات التقنية في الأجهزة الحكومية، والاستفادة من أدوات مُتقدِّمة للتعاون في إطار مجموعة العشرين،

تغيّرت معادلة التوازن الإقليمي لأنَّ الولايات المتَّحدة لم تُعدُّ الفاعل الوحيد الأقوى في معادلة القوى الدَّوْلية

(6) محسن محمد صالح وربيع محمد الدنان ووائل عبد الله وهبة، اليوميات الفلسطينية لسنة 2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020، ص383.

وتفعيل دور المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها[7]. لكن الأهداف غير المُعلنة لقمَّة «**العُلا**» تكمن في التوجُّه الأميركي لأبعاد قطر عن القوى الإقليميَّة المُناهضة لعملية التطبيع؛ بمعنى أبعاد قطر عن تركيا وإيران، وبناء منظومة عربيَّة جديدة تراعي المصالح الإسرائيليَّة بعيداً عن المحاولات الشعبوية والمقاومات الوطنيَّة، ناهيك عن الرغبة الأميركية في إيجاد أدوات ردع خليجية لمُنافسة النفوذ الإيراني في اليمن وسورية والعراق ولبنان.

أن الدَّور الوظيفي للدُّوَل الخليجية في العراق يرتبط بالهواجس الأمنيَّة، واختلال توازن القِوى الإقليميَّة

يتَّضح ممَّا سبق أن الدَّور الوظيفي للدُّوَل الخليجية في العراق يرتبط بالهواجس الأمنيَّة، واختلال توازن القوى الإقليميَّة، وأصبح يركز على محاولة جر العراق إلى عملية السَّلام المزعوم مع إسرائيل، ممَّا يضع النظام العراقي أمام مواجهات جمة تستعدي الحذر والدقة في التعامل مع الأطراف الخليجية.

(7) Marwan Kabalan, The Al – Ula GCC Summit: An End to Gulf Rivalry or Just Another Truce?, magazine "Insight Turkey: Geopolitics in The Eastern Mediterranean", Ankara, Vol. 23, No. 1, Winter, 2021, P. 53 – 55.

المطلب الثاني: التوسُّع التركي بذريعة حماية المكتسبات الذاتية

انطلقت المشاريع التركية الكُبْرَى إزاء العراق مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي بقيادة «رجب طيب أردوغان» في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، فقد وضع وزير الخارجية التركي «أحمد داود أوغلو» نظريَّة «العمق الإستراتيجي» **(strategic depth)** أو «تصفير المشكلات، الّتي تفرض الوصول السِّلمي الفعّال في الأقاليم المُتعدِّدة عن طريق إقامة علاقات إقليميَّة تقوم على الاحترام، الحوار، والتعاون، وحلِّ الخلافات بالطرق السِّلمية، واستيعاب التنوع العرقي والدِّيني[8]، لكنها واجهت تحدٍّ القيام بدور الموازنة الإقليميَّة بسبب عدم وفرة الخيارات، والقدرات الاستمرارية، وتعقد القضايا، وهذه الإستراتيجية مثَّلت مبادئ حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، وليست مبادئ إستراتيجية راسخة.

(8) أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السَّاحة الدَّوْلية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطّبعة الثانية، الدَّار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص121 – 141.

لكنَّ الحكومة التركية أضافت خمسة مبادئ، هي: **الأول**، التوازن السَّليم بين الحريَّة والأمن، و**الثاني**، التأثير في الإقليم الداخلي والخارجي من خلال تصفير النزاعات وبدأ التحوُّل عبرَ إجراءات حُسنُ الجوار، و**الثالث**، السِّياسة الخارجية المُتعدِّدة الأبعاد، و**الرابع**، الدبلوماسيَّة المتناغمة للانتقال من السِّياسة الجامدة والمكوِّن الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل دُوَل العالم المهمَّة، و**الخامس**، تجنُّب القطيعة أو الجفاء مع الولايات المتَّحدة والاتِّحاد الأوروبي في مرحلة الابتعاد التدريجي عن موقع التابع[9].

وضعت تركيا على الولايات المتَّحدة قبل احتلال العراق عام 2003، ما سُمِّي "الخطوط الحمراء

لقد وضعت تركيا على الولايات المتَّحدة قبل احتلال العراق عام 2003، ما سُمِّي «**الخطوط الحمراء**»، وهي: عدم ضمِّ مدينتي كركوك والموصل إلى إقليم كوردستان، وعدم السَّماح لقوَّات البيشمركة الكُردية بالدخول إليهما، والدفاع عن حقوق الأقلية التركمانية، لأنَّ الاحتلال قد يسهمُّ في تعزيز الجبهة الكردية في شمال العراق في الجهة المجاورة لأكراد تركيا في الجنوب، ويقوِّض المصالح

(9) بولنت آراس وآخـرون، التحوُّل التركي تُجَاه المنطقة العربيَّة، مركز دراسـات الشَّرق الأوسـط، عمّان، 2012، ص21 – 23.

الإقتصادية القادمة من العراق[10]، فقد شكل إقليم كوردستان العراق أحدى العوامل المهمَّة الّتي أسهمت في رسم طبيعة العلاقات العراقية – التركية، فأنقرة تخشى من وجود إقليم كوردستاني يتمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق يقوي التطُّلعات القومية للكورد في تركيا، كما تشعر تركيا بالقلق من حزب العمال الكوردستاني، وتعدُّه تهديداً لأمنها وسلامة أراضيها، إذ يستعمل الأراضي العراقية ملاذاً آمناً لشن هجمات ضدَّ تركيا، لذلك سعت إلى بناء مستوى عالٍ من التعاون والتنسيق الأمني والإستخباراتي مع العراق، وردت بالعديد من العمليات العسكرية داخل الأراضي العراقية[11] وركزت تركيا بعد دخول القوَّات الأميركية عام 2003، على بقاء العراق دولة مركزية موحدة قوية تجمع كافة الطوائف والقوميات، لذلك دعمت تركيا الحكومة في بغداد، وقد انتقدت مراراً حكومة أربيل لعدم اتخاذها إجراءات كافية لمنع حزب العمال الكوردستاني.

(10) خليل العناني، كركوك... مدينة على حافة الانفجار، مجلة «السِّياسة الدَّوْلية»، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربـعـون، المجلَّد 42، العدد 169، تموز/يوليو، 2007، ص174 – 177.

شكل إقليم كوردستان العراق أحدى العوامل المهمَّة الّتي أسهمت في رسم طبيعة العلاقات العراقية – التركية

(11)William Hale, Turkey, the US and Iraq: Middle East Issues, Saqi Press, London, 2007, P. 65 – 79.

لكن الرؤية التركية إزاء الواقع الكردي أخذت منحىً أكثر واقعية تراعي المصالح الإقتصادية مع الإشارة إلى احترام العراق وسيادته الإقليميَّة، حيث التحوُّل من إستراتيجية التوازن بين بغداد وأربيل إلى إستراتيجية تفضيل التعاون مع أربيل كون الحكومة العراقية وقفت عاجزة أمام ردع حزب العمال الكوردستاني ومكافحة الإرهاب نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والفراغ السِّياسيّ، فقد قام مجلس الأمن القومي التركي بعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين في حكومة إقليم كوردستان عام 2007، توجت بأول زيارة لوزير الخارجية التركي «أحمد داود أوغلو» إلى أربيل عام ٢٠٠٨، **وقد تعهد رئيس حكومة الإقليم «مسعود برزاني» بالتعاون مع تركيا لمواجهة حزب العمال الكوردستاني الذي شنّ هجوماً بقنبلة على خط الأنابيب** «كركوك – يومورتاليك»، ولعلَّ هذا التغيير في السِّياسة الخارجية التركية دفع رئيس الوزراء العراقي السابق «نوري المالكي» إلى اعتباره تدخُّلاً غير مقبول في شؤون العراق الداخلية[12]، وبرزت مؤشرات خطيرة تدّل على تراجع العلاقات العراقية – التركية حيث تدهورت على المستوى الدبلوماسي والأمني، إذ سعت تركيا إلى تقليص حصة العراق وسورية من مياه نهري دجلة والفرات ممَّا خلق أزمة بيئية وإجتماعية في العراق، كما استثمرت تركيا الخلافات بين بغداد وأربيل حول ملف الطَّاقة حيث عقدت حكومة الإقليم عقداً مع شركة «إكسون موبيل» **(Exxon Mobil)** في تشرين الأول/أكتوبر 2011، منحت بموجبه أثنين من ستة حقول في المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وكانت الشركات التركية من بين الشركات الّتي استثمرت في هذه الحقول.

سعت تركيا إلى تقليص حصة العراق وسورية من مياه نهري دجلة والفرات ممَّا خلق أزمة بيئية وإجتماعية في العراق

(12) Stephen Larrabee and Gonul Tol, Turkey's Kurdish Challenge, magazine "Survival Global Politics and Strategy", Washington, Vol. 53, No. 4, August, 2011, P. 143 – 152.

وأخذت العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق جانباً سلبياً بعد صدور مذكرة اعتقال من الحكومة العراقية بحقّ نائب الرئيس العراقي الأسبق «طارق الهاشمي» في كانون الأول/ديسمبر 2011، والّذي غادر إلى تركيا الّتي رفضت تنفيذ أمر الاعتقال، فقد

أكَّد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، قائلاً: «**نرفض تسليم الهاشمي ما دام يريد البقاء في بلدنا، ولن نُسلِّمه إلى العراق أبداً**»، لذلك عبَّر رئيس الوزراء العراقي الأسبق «نوري المالكي» خلال مقابلة له مع صحيفة «وول ستريت جورنال» (**Wall Street Journal**)، قائلاً: «**نحن نرحِّب بالعلاقات الإقتصادية مع أنقرة، ونحاول دعْمها بشتى السبل، لكن في الوقت نفسه نرفض التدخُّل التركي في الشؤون الداخلية، عبرَ دعم أنقرة لشخصيات وكُتَل سياسية عراقيَّة**»[13]، ثمَّ أعلنت الحكومة العراقية امتعاضها من الزيارة المفاجئة لوزير الخارجية التركي «أحمد داود أوغلو» إلى مدينة كركوك في آب/أغسطس 2012، وهي رسالة ذات دلالات اعتبارية لدّعم المكوِّن التركماني في كركوك، واعتبرت وزارة الخارجية العراقية هذه الزيارة خرقاً للأعراف والتقاليد الدبلوماسيَّة، وانتهاكاً للأراضي العراقية، وتجاوزاً خطراً على سيادة العراق، محملة إقليم كوردستاني المسؤولية. لذلك رفضت الحكومة العراقية السَّماح لطائرة وزير الطَّاقة التركي «تانر يلدز» في كانون الأول/ ديسمبر 2012، بالهبوط في مطار أربيل ممَّا خلق أزمة دبلوماسيَّة بين البلدين.

(13) أحمد محمد وهبان، السِّياسة الخارجية التركية تُجَاه منطقة الشَّرق الأوسط: صراع الهويَّة والبرجماتية والمبادئ الكمالية، الجمعية السعودية للعلوم السِّياسيَّة، الرياض، 2013، ص18 – 21.

ونتيجة للبراغماتية التركية بدأ النظام السِّياسيّ العراقي يفقد الثقة بالنوايا التركية

ونتيجة للبراغماتية التركية بدأ النظام السِّياسيّ العراقي يفقد الثقة بالنوايا التركية، خاصة بعد أن أشارت التحركات التركية إلى وجود علاقات سرية بين أنقرة و«**داعش**»، لذلك ظهرت مشاعر الاستياء الرسمي والشعبي في العراق تُجَاه تركيا الّتي بدأت باستيراد النفط من إقليم كوردستان من دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد، إذ تصدر أربيل حوالى (٤٠٠.٠٠٠) ألف برميل يومياً إلى تركيا عام 2014، ومع أن الطرفين بغداد وأربيل توصل إلى اتِّفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يقضي بقيام حكومة الإقليم بتسليم (٥٥٠) ألف برميل كل يوم إلى «شركة تسويق النفط العراقية» (**SOMO Oil**)، وفي المقابل يحصل الإقليم على (١٧) من الميزانية العراقية العامة[14] إلاَّ أن الاتِّفاق لم ينفذ إلاَّ جزئياً من كلا الطرفين، ممَّا سمح للتدخُّل التركي المباشر، واستثمار ورقة الطَّاقة في إدارة حكومَة إقليم كوردستان.

واستغلت القوَّات التركية سقوط المحافظات الغربية العراقية بيد "داعش" كذلك القيادة الأميركية لما يُسمَّى "التحالف الدُّولي" لمكافحة "داعش"

(14) group of authors, Iraq: Selected Issues, International Monetary Fund Press, Washington DC, 2015, P. 9.

واستغلت القوَّات التركية سقوط المحافظات الغربية العراقية بيد «**داعش**» كذلك القيادة الأميركية لما يُسمَّى «**التحالف الدُّوْلي**» لمكافحة «**داعش**» في أيلول/سبتمبر 2014، للقيام بعمليات تدخُّل برية في الأراضي العراقية عام 2015، لا سيّما في محافظة دهوك، وقد عبَّر الشَّعب العراقي عن رفضه لهذا التدخُّل من خلال المظاهرات والتصريحات الرسمية الّتي أدانت توغُّل القوَّات التركية في الأراضي العراقية، ودعت أنقرة الى وقف انتهاكاتها المتكررة لسِّيادة العراق، والانسحاب الفوري للقوَّات التركية الّتي تنفذ مشروعاً للعثمانية الجديدة في المنطقة. وفي المقابل فأن التعهدات الكردية لم تكن كفيلة بردع حزب العمال الكوردستاني الّذي

استأنف عملياته ضدَّ الأنابيب النَّفطية المتوجه من العراق إلى تركيا، وخاصة بعد أن تمكن تنظيم «**داعش**» من فرض سيطرته على مساحات واسعة من العراق وسورية وبدأ مرحلة البناء الذاتي بعيداً عن تأثير الأحزاب الإخوانية في المنطقة، لهذا أعادتْ تركيا حساباتها الإستراتيجية الأمنيَّة لأن ضعف المؤسَّسات الأمنيَّة خلق حالة من الفراغ في سورية والعراق أتاحت للقوى الغربية التدخُّل في هاتين الدولتين، لذلك تجسد بالتحوُّل إلى التعاون وتطوير العلاقات مع الحكومة المركزية في العراق لردع التهديدات، إذ إن الولايات المتَّحدة سعت لتهدئة الدَّوَلتين بهدف تعزيز المصالح الأميركية، وهو ما يؤكِّد بأنَّ العلاقات الثنائية في ظلّ الدَّور الأميركي كانت خاضعة لمشهدين، هما: الأول، مشهد استمرار العلاقات بين العراق وتركيا القائمة على الشد والجذب، والثاني، مشهد تطوُّر العلاقات بين العراق وتركيا القائمة على إيجاد حلول مناسبة للملفات العالقة تحت المظَّلة الأميركية.

وبعد أن تمكَّنت القوَّات العراقية من تحرير الأراضي من تنظيم «**داعش**» في كانون الأول/ديسمبر 2017، وإعلان الولايات المتَّحدة سحب قواتها العسكرية من العراق نهاية عام 2021، فأن تركيا تطرح بدائل إستراتيجية جديدة تقوم على تعزيز القواعد العسكرية في المناطقة الحدودية مع العراق، فقد أشار وزير الداخلية التركي «سليمان صويلو» في أيار/مايو 2021، خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية التركي أن أنقرة سوف تمضي قُدماً في عملياتها العسكرية بالقرب من حدودها في إقليم كوردستان العراق مشيراً إلى أن مدينة «**متينا**» في محافظة دهوك هي طريق إلى «**قنديل**» معقل حزب العمال الكوردستاني، كما تفقد وزير الدفاع التركي «خلوصي أكار» إحدى القواعد التركية في إقليم كوردستان العراق، برفقة قائد القوَّات البرية ورئيس هيئة الأركان العامة، وهو ما يؤكِّد استمرار تركيا في التدخُّل القائم على عدم احترام السِّيادة العراقية، وأن المُتغيِّرات الأمنيَّة هي الحاكم الأساسي لطبيعة العلاقات التركية – العراقية في المستقبل.

أن المُتغيِّرات الأمنيَّة هي الحاكم الأساسي لطبيعة العلاقات التركية – العراقية في المستقبل

المطلب الثالث: الرؤية الإيرانية لحماية الأمن الإقليمي

تتمتَّع إيران بأهميَّة جيوبوليتيكية مُتعدِّدة الأوجه، فمن الناحية الجغرافية تمتد من مضيق هرمز حتى حدود الاتِّحاد السُّوفياتي سابقاً، وهذه المساحة مثَّلت خطورة إقتصادية حيث تمتلك إيران كميات جيدة من النفط والغاز، وقاعدة صناعية، ودرجة مُتقدِّمة من الإمكانات النووية، ومن الناحية السِّياسيَّة تمتلك ثقل إستراتيجي في أزمات الشَّرق الأوسط، خاصة حضورها الهام في الصِّراع العربي- الإسرائيلي عبرَ دعم حركة حماس وحزب الله، وهو ما ساعد إيران في إيجاد أذرع قوية في فلسطين، سورية، العراق، لبنان، اليمن، ودول الخليج. فعندما قام الحكام العرب برهن المصالح الوطنيَّة للمطالب الأجنبية، فإن إيران عملت على تشكيل الهويَّة الوطنيَّة على أسس الإسلام السِّياسيّ، وحينما حاولت الدُّوَل الغربية استغلال موارد إيران فإن الهويَّة الإسلاميَّة للشَّعب الإيراني ودفاعه عن بلاده ضدَّ الهيمنة الأجنبية

أصبحت السمَة المميزة في الصِّراع الغربي- الإيراني في بداية القرن الحادي والعشرين [15].

لقد وضعت إيران ثوابت ضمَّن إستراتيجية الأمن القومي، وهي: المحافظة على السِّيادة والنظام الإسلامي الإيراني، وتوسيع النفوذ الإيراني بما يحقِّق المصالح العُليا، ويدعم الشَّعوب المضطهدة، والدفاع عن الطموحات النووية السِّلمية الإيرانية، وضمان أن لا تكون دُوَل الجوار قاعدة تخدم المصالح الأميركية، لذلك تطلعت إيران إلى رسم إستراتيجية جديدة للأمن القومي في الخليج العربي إذ ترى إيران أن مسألة الأمن هي مسؤولية الدُّوَل الواقعة على شواطئه، وأن أيّ ترتيبات أمنيَّة في المنطقة يجب أن تشمل إيران، وضرورة أبعاد القوى الأجنبية عن مجال قضايا الأمن في الخليج، كون القوَّات الأميركية والأطلسية تمارس عمليات ابتلاع للمنطقة على مقربة من مناطق النفوذ الإيرانية، إذ تعتقد طهران أن دُوَل الإقليم هي المعنية في رسم السِّياسات المدروسة بضمان الأمن الجَمَاعي، لهذا ترفض إيران سياسة القوَّة الأميركية، وهي تحاول أن تكون البديل القوي الّذي يملا الفراغ بعيداً عن الوجود الغربي [16].

وضعت إيران ثوابت ضمَّن إستراتيجية الأمن القومي، وهي: المحافظة على السِّيادة والنظام الإسلامي الإيراني، وتوسيع النفوذ الإيراني بما يحقّق المصالح العُليا، ويدعم الشَّعوب المضطهدة

وقد واجهت إيران تغيُّرات النظام الإقليمي بعد احتلال العراق عام 2003، من خلال إستراتيجية طويلة المدى عرفت باسم «**20 سنة رؤية وطنيَّة**» أو «**إيران 2025**»، والّتي صادق عليها المرشد الأعلى للثَّورة الإسلاميَّة «علي خامنئي» في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، وحدَّدت الوثيقة تحويل إيران إلى دولة مُتقدِّمة عبرَ حيازة الموقع الإقتصادي والعلمي والتقني الأول في جنوب غرب آسيا، وتحقيق مكانة القوَّة المركزية في الشَّرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا، وأن تكون صاحبة دور مؤثر في العلاقات الدَّوْلية [17]. لذلك استخدم الملك الأردني «عبد الله الثاني بن الحسين» مُصطلح «**الهلال الشيعي**» أثناء زيارته للولايات المتَّحدة في كانون الأول/ديسمبر 2004، عبرَ فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية متعاونة مع إيران، ونظام حزب البعث في دمشق لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة يمتد إلى لبنان.

واجهت إيران تغيُّرات النظام الإقليمي بعد احتلال العراق عام 2003

وأصبح العراق مسرحاً للتنافس الأميركي- الإيراني والخليجي- الإيراني، إذ تمكَّنت الولايات المتَّحدة من فرض هيمنتها على الأراضي العراقية، لذلك بدأت إيران تبحث عن وسائل كفيلة لتشكل قوَّة ردع ضدَّ التوسُّع الأميركي، إذ تنظر إيران إلى العراق من خلال الروابط الجغرافية والدِّينيَّة التي تؤسِّس للعلاقات الثنائية من زاويتين، هما: الزاوية الإقتصادية الّتي تقوم على ضرورة تطوير العلاقات الإيرانية – العراقية التجارية والإقتصادية، والزاوية السِّياسيَّة والأمنيَّة حيث ترى طهران أن بغداد باتت منطقة تضارب للمصالح بين الدُّوَل الكُبْرَى بحكم الواقع الجيواستراتيجي

(15) Kenneth M. Pollack, Securing the Gulf, magazine "Foreign affairs", Council on Foreign Relations, New York, Vol. 82. no. 4, July – August, 2003, P. 8.

(16) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثـره على منطقة الشّرق الأوسـط، الأوائـل للنشر والتوزيع، عمّان، 2006، ص108.

(17) شام داوود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السِّياسة الخارجية الإيرانية تُجَاه العراق 2003 – 2013، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2016، ص29.

العراقي المتميز، وعليه بدأت إيران تدعم الفصائل المقاومة ضدَّ الاحتلال، كما دعمت بناء عملية سياسيَّة تضمُّ كل الأطراف العراقية، لذلك تعزَّزت العلاقات البينية بشكل مضطرد على الصعيدين الإقتصادي والسِّياسيّ[18]. وذهبت تقديرات السِّياسة الإيرانية إلى توسيع قائمة الأهداف الخارجية، وبناء شبكة من العلاقات مع أطراف مختلفة في المنطقة، وتوسيع نفوذها ومحاولة تكريسه عبرَ الانغماس في الدفاع عن شؤون الدُّوَل الضعيفة من خلال تَشكيل ودعم تنظيمات عقائدية مسلّحة من دُوَل المنطقة بما يتماشى مع تطلُّعاتها لتأكيد وجودها الإقليمي، وتبوء المكانة الدَّوْلية الّتي تسعى إليها، وترى إيران أن الاحتلال الأميركي أرسى نظام الطائفة في العراق، وأن التنوع الأثني يمثل معطى لاستقرار طويل الأمد، وأن عراقاً مستقلاً فيه استقرار وحكومة تشاركية هي أهداف تخدم كلٌّ من العراق وإيران لضمان الأمن الإقليمي، ويضع حدٍّ للتدخُّل العسكري الأميركي.

وترى إيران أن الاحتلال الأميركي أرسى نظام الطائفة في العراق

لذلك فإن الولايات المتَّحدة وبدعم من اللّوبي الصَّهيوني وجدت من الضروري مواجهة إيران عبرَ استغلال الملف النووي والتهديد بالقوَّة العسكرية، إذ سعى الرئيس الأميركي السابق «جورج دبليو. بوش» **(George W. Bush)** عام 2007، إلى تشكيل تحالف مُناهض لإيران يضمُّ أعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، ومنع إيران من استخدام أغلاق مضيق هرمز الإستراتيجي، ونشر منظومة الدرع الصاروخي في تركيا، فضلاً عن وعود الرئيس الأميركي «باراك أوباما» لرئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتانياهو» **(Benjamin Netanya-hu)** خلال زيارته إلى واشنطن في آذار/مارس ٢٠١٢، بتزويد القوَّات الإسرائيليَّة بالوسائل اللازمة لتنفيذ هجمات ضدَّ المواقع النووية الإيرانية على شكل طائرات.

الولايات المتَّحدة وبدعم من اللّوبي الصَّهيوني وجدت من الضروري مواجهة إيران عبرَ استغلال الملف النووي والتهديد بالقوَّة العسكرية

وأصبح التنافس الإيراني- الخليجي في العراق واضحاً حيث تضمَّن البيان الختامي لقمَّة مجلس التعاون الخليجي الثالثة والثلاثون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتهام إيران بالتدخُّل في سياسة دُوَل الخليج العربيَّة من خلال التحريض على الاحتجاجات، لذلك أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «رامين مهمان پرست» قائلاً: «**تنصل دُوَل المنطقة من مسؤولية المشكلات الداخلية هي أحدى وسائل للهروب من الواقع**»[19].

وتورعت الولايات المتَّحدة عن استعمال القوَّة العسكرية ضدَّ إيران، لأنَّ الحرب ستكون باهظة وغير متكافئة وغير منتظمة حيث تعتمد إيران على قصف إسرائيل وغلق مضيق هرمز، وتحريك خلاياها في العراق، سورية، اليمن، ولبنان، وسوف تستخدم القوَّة الصاروخية لضرب الأهداف الأميركية، ومهاجمة المنشأة الساحلية البحرية، ممَّا يؤدي خسائر في البُنية النَّفطية والإقتصادية في المنطقة، إذ يهدُّد الإيرانيون بعمليات رشق بالصواريخ حيث يقيمون تدريبات واستعراضات عسكرية في الخليج من أجل التلويح بقدراتهم الصاروخية، كما وسعت إيران من مجالات

(18) نظام بركات وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربيَّة ومستقبلها، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2012، ص404 – 406.

(19) جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدَّوْلي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، 2016، ص75.

العمل والتأثير في التنافس ضدَّ الولايات المتَّحدة الّذي أمتد إلى المراكز الحيوية في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى والجنوبية[20].

لكن التغيُّرات الإقليميَّة في الشَّرق الأوسط، خاصة تمدُّد الإرهاب والفوضى الّتي عصفت في سورية والعراق واليمن بوجود «**داعش**» عام 2014، دفعت إيران إلى تقديم الدّعم العسكري واللّوجستي للقوّات السورية والعراقية والحوثيين في اليمن، وحينما وجدت الرياض أن الدَّور الإيراني توسَّع شكَّلت ما يُسمَّى «**التحالف العربي**» تحت ذريعة إرجاع الشَّرعية في اليمن في آذار/مارس 2015، لكن المجتمع الدَّوْلي وجد الظروف مواتية حيث توصلت إيران والدُّوَل الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا إلى اتِّفاق باسم «**خطَّة العمل الشاملة المشتركة**» في تموز/يوليو 2015، وتضمَّن رفع العقوبات الّتي فرضتها أوروبا والولايات المتَّحدة على إيران، وفرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة (67,3) بالمئة، وخفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين، والتخلص من (98) بالمئة من اليورانيوم الإيراني المخصب مع عدم تصدير الوقود الذري في السنوات المقبلة[21]، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة (15) عاما، مقابل ذلك يتمُّ الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة، ورفع الحظر عن الطيران الإيراني، وعن البنك المركزي والشركات النَّفطية والمؤسَّسات والشخصيات، وفتح باب التعاون مع إيران في مجالات الطَّاقة والتِكْنُولُوجيا، وقد وصفت إسرائيل هذا الاتِّفاق بـ«الخطأ الإستراتيجي» **(strategic error)**[22].

ودفعت الولايات المتَّحدة كلٌّ من المملكة العربيَّة السعودية، مصر، والإمارات العربيَّة المتَّحدة، وحركات المعارضة الوطنيَّة والمدنية في المنطقة بما فيها إيران إلى تشكيل «**محور الاعتدال العربي**» أو «محور التضامن العربي» **(Arab Soli-darity Axis)** في كانون الأول/ديسمبر 2015، ضدَّ «محور المُمانعة» **(axis of resistance)** الّذي يضمُّ سورية، إيران، قطر، حركة حماس، وحزب الله في المنطقة، كما شكَّلت السعودية «**التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب**» في كانون الأول/ديسمبر 2015[23]، وترى إيران أن التحركات السعودية موجهة ضدَّ حلفاء طهران، بهدف زج محور المقاومة والدفاع عن إسرائيل، وقد كانت المقاربة الأميركية تُجَاه العلاقات العراقية – الإيرانية متأثرة بالمواقف الخليجية، خاصة موقف السعودية الّذي ينطلق من أسس طائفية ضيقة قائمة على ديمومة حالة عدم الاستقرار الأمني.

وترى إيران أن التحركات السعودية موجهة ضدَّ حلفاء طهران، بهدف زج محور المقاومة والدفاع عن إسرائيل

وجاء التصعيد الملحوظ في خطاب الرئيس الأميركي السابق «دونالد ترامب» ضدَّ إيران عام 2017، الّتي عدها دولة راعية للإرهاب في المنطقة، ثمَّ أعلن انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاق النووي، وفرض عقوبات سياسيَّة وإقتصادية، وقدر ربط الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» بين الملف النووي وبين

(20) للمزيد يُنظر: عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتَّحدة وإدارة الأزمـات الدَّوْلية (إيـران، العراق، سورية، لبنان إنموذجاً)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2015، ص122.

(21) Michele Gerli, Beyond Nuclear Ambiguity. The Iranian Nuclear Crisis and the Joint Comprehensive Plan of Action, Firenze University Press, Italy, 2019, P. 68 – 70.

(22) Alan M. Dershowitz, Defending Israel: The Story of My Relationship with My Most Challenging Client, All Points Books, New York, 2019, P. 35.

(23) مـصـطـفـى بـكـري، خاشقجي أم المملكة: الحقيقة الغائبة، سما للنشر والتوزيع، الكويت، 2019، ص163.

تطوُّر الأوضاع في الخليج والشَّرق الأوسط، قائلاً: «**إن هذا النظام غذى العنف الطائفي في العراق، والحروب الأهلية.. في اليمن وسورية... وأن الاتِّفاق النووي أعطى للنظام وفرة مالية ...مكنت الحكومة من استخدامها في تمويل الإرهاب... وأن اتِّفاق إيران كان يفترض أن يسهمُّ في تعزيز السِّلم والأمن الإقليمي والدَّوْلي.. وبينما تتمسُّك الولايات المتَّحدة بالتزاماتها بموجب الاتِّفاق، فإن النظام الإيراني مستمر في تغذية الصِّراعات الإرهـاب والاضطراب والفوضى في كل الشَّرق الأوسط**»[24].

(24) Transcript of Trump Speech on Iran Nuclear Deal, Office of the Press Secretary, Washington DC, October 13, 2017, P. 5.

وأصبح التعامل الأميركي أكثر صرامة فيما يتعلق بالعقوبات الإقتصادية والمالية والمصرفية الّتي تتعلق بالحرس الثوري وبعض كبار المسؤولين الإيرانيين، والّتي وصلت ذروتها في بغداد باغتيال مهندس الإستراتيجية الإيرانية الجنرال «قاسم سليماني»، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق «جمال جعفر آل إبراهيم» المُلقب «أبو مهدي المهندس» في كانون الثاني/يناير 2020، وعلى الرغم من الانتقادات للولايات المتَّحدة حول الطريقة والمكان والهدف الّذي اختارته، وعدم تطابقه مع قواعد القانون الدَّوْلي، لكن وزير الخارجية الأميركي «مايك بومبيو» **(Michael Pompeo)** علق قائلاً: «**أنها تأتي في إطار إستراتيجية أوسع لردع التحدِّيات من قبل أعداء الولايات المتَّحدة... وأنه استهدف لأنه كان يُعدُّ لهجوم وشيك على الممتلكات الأميركية**»[25]، ممَّا يعكس قلق الولايات المتَّحدة وخشيتها من استمرار إيران بالتوسَّع في استراتيجيتها، ومن أهم مظاهر تطوُّر الصِّراع بين الولايات المتَّحدة وإيران على السَّاحة العراقية تصويت مجلس النواب العراقي على قرار لإنهاء الوجود العسكري في العراق، وإنهاء العمل بالاتفاقية الأمنيَّة مع قوَّات التحالف الدَّوْلي ضدَّ «**داعش**»، والزام القوَّات الأجنبية بالانسحاب من العراق.

(25) Humeyra Pamuk and Jonathan Landay, Pompeo says Soleimani killing part of new strategy to deter U.S. foes, Reuters News, Washington DC, January 14, 2020, P. 6.

وتمكن رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» من جمع الطرفين المتناقضين السعودي والإيراني على طاولة مفاوضات واحدة في مؤتمر قمَّة بغداد لدُوَل الجوار في آب/أغسطس 2021، بمشاركة الدُّوَل دائمة العضوية في مجلس الأمن الدَّوْلي وممثلين عن الاتِّحاد الأوروبي ودُوَل العشرين بصفة مراقبين، بغية الخروج بتفاهمات منطقية تبعد العراق عن الصِّراعات، حيث أشار المتحدث باسم مؤتمر القمَّة «نزار الخير الله» بأن المؤتمر ليس لمساعدة العراق بل هو للتعاون والشراكة، وهذا شيء مهم لبناء مصالح مشتركة توجه الحكومة ينصب حول بناء الاستقرار والشراكة الاستثمارية وجلب رؤوس الأموال إلى العراق، وهي محاولة موضوعية بهدف إعادة الثقة بالدَّور العراقي المرتكز على سياسة التوازن أو حامل الميزان الإستراتيجي، وقدرة بغداد على أن لا تكون منطلقاً للاعتداء على جيرانها.

العلاقات العراقية – الإيرانية ترتبط بمجموعة من المُتغيِّرات السِّياسيَّة، الأمنيَّة، الدّيموغرافية، والاقتصادية

يتَّضح بأن العلاقات العراقية – الإيرانية ترتبط بمجموعة من المُتغيِّرات السِّياسيَّة، الأمنيَّة، الدّيموغرافية، والاقتصادي، حيث تحركت إيران لتحقيق المصالح العُليا

بوصفها دولة محاطة في بيئة إقليميَّة قلقة، وبيئة عالمية غير متوازنة، كما أنَّ الأزمة العراقية هي أزمة مركبة إقليميَّة ودولية، ليس لانخراط القطب الأميركي فحسب، بل لكونها اختباراً للنظام الدَّوْلي المُتعدِّد الأقطاب، وأن إيران لا ترى العراق مساحة آمنة بعد الانسحاب الأميركي، لأنَّ إدارة الرئيس الأميركي «جو بايدن» لا تختلف عن غيرها من الإدارات الأميركية في التعامل مع القضايا الإستراتيجية، وتدرك إيران أن النفوذ الأميركي لا يزال قائماً بتوجُّهات غير عسكرية بعد الانسحاب، وأن التنافس الإستراتيجي مع إيران سوف يستمر في التكاثف، إذ إعادة واشنطن علاقاتها مع العراق من خلال الاستمرار الدبلوماسي، الاستشاري، العسكري، وبرامج تدريب القوَّات العراقية، ولعلَّ تلك التطوُّرات وغيرها عكست تأزم العلاقة الأميركية – الإيرانية إلى حدٍّ لا يخلو من مخاطر الانزلاق في مواجهة ثنائية يكون العراق ساحة لها مهما كان حجمها وشكلها وطبيعتها.

التغيُّرات الّتي صاحبت موجة التغيير في المنطقة العربيَّة كانت ذات تأثير مباشر على مراكز توزيع القِوى العالمية

المبحث الثاني

العراق بين الغايات الدَّوْلية المتضاربة وحماية المصالح العُليا

إنَّ العراق يمثِّل ركيزة إستراتيجية للقوى الدَّوْلية التقليدية والصاعدة، إذ عملت الولايات المتَّحدة منذُ تفجير برجَي التِّجارة العالمية على احتلال العراق، وهدم العديد من البُنى المؤسَّسية، وتدمير الكثير من الثوابت الإستراتيجية في خطوة لإعادة هيكلة النظام العراقي وفق المفاهيم البراغماتية الأميركية الّتي جعلت من العراق ساحة لتصفير العلاقات الغربية مع القوى الآسيوية المُناهضة للهيمنة الأحادية، حيث انتشار التَّشدُّد والإرهاب الّذي بسطَ نفوذه على مناطقة شاسعة من العراق، وفي المقابل فإن التغيُّرات الّتي صاحبت موجة التغيير في المنطقة العربيَّة كانت ذات تأثير مباشر على مراكز توزيع القوى العالمية، إذ تدخَّلت روسيا والصين في العديد من الملفات العراقية، وهي خطَوة لتأكيد تراجع الدَّور المنفرد للقيادة الأميركية، وظهور التنافس العلني بين الأقطاب الدَّوْلية وبين البحث عن المصالح الوطنيَّة العراقية. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، الانسحاب التكتيكي في الإستراتيجية الأميركية المرنة. والمطلب الثاني، التحركات الروسية – الصينية إزاء العراق.

المطلب الأول: الانسحاب التكتيكي في الإستراتيجية الأميركية المرنة

حينما تمكَّنت القوَّات الأنجلو- أميركية من احتلال بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003، تمَّ تكليف الجنرال «جي غارنر» **(Jay Garner)** بإدارة الشؤون العراقية، وشرعن مجلس الأمن الدَّوْلي وجود القوَّات على الأراضي العراقية بأنَّه احتلال بالقرار المرقَّم (1483) في 22 أيار/مايو 2003، لذلك أعلنت قوَّات الاحتلال عن تشكيل سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني «بول بريمر» **(Paul**

.(Bremer

وجرى تغييب واسع لقوى الأمن بعد تفكيكها، وتدمير ملايين المعدات العسكرية وجعلها خارج المنظومة الردعية العراقية بموجب قرار سلطة الاحتلال المرقَّم (2) في أيار/مايو 2003، ورافق ذلك فوضى أمنيَّة وانتشار موجات من القتل والتهجير، وفساد إداري، وانهيار ونهب مُبرمَج للمؤسَّسات جرت تحت مرأى قوّات الاحتلال خلافاً للقانون الدَّوْلي، وطبقاً لنظريَّة «**الفوضى الخلاقة**»[26]، واستشرافاً لمستقبل تبنى هيكلته وفق مدرسة «**المحافظين الجُدُد**»، لأن حلِّ وزارة الدفاع خلق فراغاً في الحياة الأمنيَّة والإجتماعيَّة، كما تمَّت صياغة دستور أصبح العراق بسببه غريباً عن ذاته، وبعيداً عن محيطه. وجرت عملية انتقال إقتصادي مفاجئ بتحويل الإقتصاد الّذي تقوده الدَّولة المركزية إلى اقتصاد حرّ يعتمد آليات السُّوق وفق نظرية «**العلاج بالصدمة**» من دون النظر إلى المُعوِّقات الداخلية والخارجية، فقد لعبت «**الوكالة الأميركية للتنمية الدَّوْلية المستقلَّة**» دور في احتكار مشاريع إعادة إعمار العراق، وتوزيع العقود، وتخصيص قطاعات معيَّنة إلى الشركات الأميركية مثل شركة «هاليبرتون» ((**Halliburton**.

(26)Peter W. Galbraith, The End Of Iraq: How American Incompetence Created Awar Without End, Simon and Schuster Press, New York,2006 , P. 119.

تمَّت صياغة دستور أصبح العراق بسببه غريباً عن ذاته، وبعيداً عن محيطه

وحدَّد تقرير وزارتي الخارجية والدفاع المقدم إلى الرئيس الأميركي «جورج دبليو. بوش» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الوجود العسكري المستقبلي في العراق لقضايا جوهرية، هي: أنْ تسهمُّ الولايات المتَّحدة بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السِّياسيّ المستقبلي في العراق بما يضمن وجود أصدقاء في مراكز مهمَّة. وعدم التسرع في سحب القوّات من المدن والقصبات والتمركز في مواقع بعيدة عنها لكي لا تكون أهدافاً سهلة. والابقاء على الوجود العسكري في العراق يضمن النفوذ الأمريكي. وربط العراق بشبكة من العلاقات القائمة على اتفاقيات دولية تشمل الجوانب النَّفطية والتجارية الأمنيَّة والدفاعية وانشاء قواعد عسكرية دائمة. وتوسيع السفارة الأميركية وجعلها الحكومة الخفية للعراق[27].

وابتدعت الولايات المتَّحدة سياسة المُحاصصة الطائفية، واتَّخذت خطوات نحو تفكيك الهياكل الإدارية، وتشكيل مجلس الحكم على أساس طائفي- عرقي

(27) ضاري رشيد الياسين، «مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق»، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بإشراف أحمد يوسف أحمد وآخرون، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الّتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2004، ص280.

(28) ديفيد ريستون، «بغداد على طريق التقسيم الطائفي»: الجحيم الأميركي في العراق، التخبط الأيديولوجي الأميركي والمقاومة والحرب الأهلية في العراق، بإشراف مجموعة مؤلفين، الجزء الثالث، ترجمة: مها سلمان سعود، النايا للدراسات والنشر، الرياض، 2007، ص256.

وابتدعت الولايات المتَّحدة سياسة المُحاصصة الطائفية، واتَّخذت خطوات نحو تفكيك الهياكل الإدارية، وتشكيل مجلس الحكم على أساس طائفي- عرقي، إذ أدَّى إلى زيادة الاحتقان الطبقي، كما قدم نائب وزير الدفاع الأميركي «بول وولفويتز»(**Paul Wolfowitz**) مشروعاً إلى البنتاغون لإعادة بناء الجيش العراقي باسم «**المشروع الأمني لمكافحة الإرهاب**» بغية انقاذ الجنود الأميركيين ممّا يُوصَف بـ«**العمليات الإرهابية**»، وعدم الدَّفع بهم إلاَّ في المهام الأمنيَّة القصوى، وبسبب انتشار العنف الطائفي عام 2006، بدأ الترويج بقوَّة لمخطَّط التقسيم على اعتباره السبيل إلى عزل الفصائل المُتناحرة[28]، لذلك فرضت الحكومة العراقية ما يُسمَّى «**خطَّة فرض القانون**» وتشكيل ما يُسمَّى «**مجالس الصحوات**» عام 2007، ووسط

تفكيك الهويَّة الوطنيَّة وتنامي الهويات الجانبية، وفشل الإدارة الأميركية في تحقيق النصر صوَّت مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع قرار لتقسيم العراق عام 2007، قدَّمه رئيس لجنة العلاقات الخارجيَّة بمجلس الشيوخ «جوزيف بايدن» **(Joseph Biden)**، ورئيس مجلس العلاقات الخارجيَّة بواشنطن «ليزلي جليب» **(Leslie Gelb)**.

إن إرباك النُخَب السياسيَّة العراقية خلال مدة الاحتلال، جعل المواطن لا يشعر بهويَّته الوطنيَّة الواحدة ما اضطره إلى الركون إلى المكوِّنات الجزئية، وتحت وطأة السيولة السياسيَّة الجارفة انتعش الانتماءين الطائفي والمناطقي، وباتت الهويات الفرعية طاغية على الهويَّة الوطنيَّة، فأنقسم السياسيون داخل الحكومة وأجهزة الدَّولة العراقية تحت مسميات طائفيَّة وعرقيَّة، وحدث نزوح مثير نحو الانتماء العشائري. لكن القيادات العراقية الوطنيَّة وجدت من الضروري أن تتفق الأطراف العربيَّة والكردية والسنية والشيعية على صيغة موحدة لإعادة بناء العراق، لأنَّ الدَّولة هي التجسيد القانوني والناظم لوحدة الوطن عن طريق ثلاثة أساليب، هي: **الأول**، بناء جيش له مكانة إقليميَّة من حيث تسريع وتيرة التسليح والتجهيز بالمعدات الحديثة، إذ أبرمت عدَّة صفقات تسليح، وبناء منظومة جوية توازي مثيلاتها في دُوَل الجوار. و**الثاني**، إعادة بناء علاقة العراق مع دُوَل الجوار الإقليمي وحسم الملفات الّتي تعكر صفو التفاهمات. و**الثالث**، زيادة الزخم الحكومي والجماهيري على القوَّات الأميركية للخروج من العراق على اعتباره دولة مستقلة ذات سيادة.

إن إرباك النُخَب السياسيَّة العراقية خلال مدة الاحتلال، جعل المواطن لا يشعر بهويَّته الوطنيَّة الواحدة ما اضطره إلى الركون إلى المكوِّنات الجزئية

لذلك تحركت الولايات المتَّحدة عبرَ تجاهين، هما: **الأول**، هيكلة أضخم سفارة في العالم على الأراضي العراقية بكَلفة تصل إلى (600) مليون دولار يعمل فيها أكثر من (4000) موظفاً، وقد وضعت الإدارة الأميركية لهذه السفارة ميزانية تفوُّق ميزانية دولة نامية، وهي أكبر موازنة لسفارة في التاريخ الدبلوماسي، وتُعدُّ إدارة مُتقدِّمة أو بيت أبيض مصغر خارج الحدود الأميركية، وهي أشبه بدولة قائمة بذاتها إلى جانب الدَّولة العراقية تديرها وتمسُّك بقراراتها، لأنَّها تضم المجمع الصِّناعي العسكري «**البنتاغون والشركات المُتعدِّدة الجنسيات**»، وقد بدأت السفارة بتوسيع برامجها حيث أنشأت مكاتب استشارية وغرفة عمليات خاصة. ولعلَّ جوهر القوَّة العسكرية الأميركية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يقوم على تقوية عناصر القوَّة من خلال استثمار تناقضات البيئة الدَّوْلية، وتعزيز فجوة الإمكانات العسكرية مع القوى المُنافسة بغية عدم السَّماح للقوى الصاعدة باحتلال مراتب دولية تفوُّق المكانة الأميركية، والاعتماد على الحروبَ الرقمية والمعلومات الاستخباراتية، وأن وجود سفارة بهذا الكم من الدبلوماسيين[29] والموظفين، والمساحة المترامية الأطراف، وعشرات الشركات الأمنيَّة المتعاقدة على حمايتها، والمزودة بالأسلحة المتطوِّرة والتِكْنُولُوجيا العالية يحتم اعتبار الانسحاب صورياً

(29) عبد علي كاظم المعموري، أميركا من الهزيمة الإستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، مجلة «حمورابي»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد 1، كانون الثاني/يناير، 2012، ص10.

واستعمال السفارة لعمليات استخباراتية، وهذا يعني استمرار الاحتلال حيث ينتقل شكلياً بتغيير المسميات، ولا يستطيع الاصطلاح اللّغوي أن يخفف من صورة الحضور الاستعماري الأميركي في العراق بشكل غير مباشر.

أمَّا الاتِّجاه الثاني، **يتضمَّن عقد الاتِّفاقية الأمنيَّة العراقية – الأميركية عام 2008، واشتملت على الكثير من المواد الّتي تحسب للولايات المتَّحدة ضدَّ العراق، أهمُّها: إن المادة (3) تشير بأن** «يلتزم أفراد قوّات الولايات المتَّحدة وأفراد العنصر المدني بواجب احترام القوانين»، **ومن المُمكن أن تحترم القوّات الأميركية القوانين لكنها غير ملزمة. كما أشارت الفقرة (5) المادة (4) بأن** «يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشَّرعي عن النفس داخل العراق كما هو معرف في القانون الدَّوْلي النافذ»؛ **بمعنى أن من حقّ القوّات الأميركية أن تقوم بعمليات استباقية أو وقائية ضدَّ أيّ جهة معارضة للوجود الأميركي تحت ذريعة الدفاع الشَّرعي. ثمَّ أكدت المادة (10) بأن** «لقوّات الولايات المتَّحدة أن تختار المتعاقدين، وأن تبرم عقوداً بموجب القانون الأميركي لشراء المواد والخدمات في العراق، ويشمل ذلك خدمات أعمال البناء والتشييد»، **ممَّا يدّل بأن الجانب الأميركي يمتلك صلاحية مُطلقة في اختيار شركات ربما تكون مرفوضة من الجانب العراقي مثل الشركات الإسرائيليَّة وهو نوع من التطبيع غير الظاهر. وقد أعطت المادة (12) الولاية القضائية على القوّات الأميركية للولايات المتَّحدة حصراً، وباتت قواتها محصنة من القوانين العراقية، خاصة مقاضاة العسكريين والمدنيين الأميركيين سواء من حملة الجنسية الأميركية أم غيرها**[30].

عقد الاتِّفاقية الأمنيَّة العراقية – الأميركية عام 2008، واشتملت على الكثير من المواد الّتي تحسب للولايات المتَّحدة ضدَّ العراق

(30) خيري عبد الرازق جاسم وعادل حمزة عثمان وستار جبار الجابري، الاتِّفاقية العراقية – الأميركية: تحليل ونقد، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2009، ص21 – 24.

وإعفاء القوّات الأميركية من الضرائب، إذ نصت المادة (16) بأن «لا تُفرض أية ضرائب أو رسوم أو جبايات، على السُّلع والخدمات الّتي يتمُّ شراؤها في العراق من قِبَل قوّات الولايات المتَّحدة أو بالنيابة عنها لأغراض الاستخدام الرسمي». **فضلاً عن تهميش السِّيادة العراقية في القضايا الأمنيَّة ذات الحساسية، إذ أكدت الفقرة (5) المادة (19) بأن** «يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية إلى تصديق سلطات الولايات المتَّحدة، ويُعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السُّلطات العراقية»، **وأشارت الفقرة (2) المادة (27) أن** «يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسَّسات العسكرية والأمنيَّة والمؤسَّسات السِّياسيَّة الديمقراطية في العراق، بما في ذلك – وفق ما قد يتفقان عليه – التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوّات الأمن العراقية، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدَّوْلي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية»[31].

أصبح العراق قاعدة لانطلاق العمليات الأميركية ضدَّ دُوَل الجوار بذريعة مكافحة الإرهاب

(31) فؤاد قاسم الأمير، آراء وملاحظات حول الاتِّفاقية الأمنيَّة المقترحة بين العراق والولايات المتَّحدة، الغد، بغداد، 2008، ص234.

وبهذا أصبح العراق قاعدة لانطلاق العمليات الأميركية ضدَّ دُوَل الجوار بذريعة مكافحة الإرهاب، وهذه الاتِّفاقية أعطت للولايات المتَّحدة القدرة على الالتفاف

على أحكام القانون الدَّوْلي المتضمَّن تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن النتائج التخريبية والاجرامية الناجمة عن احتلال العراق، والتهرب من مطالبة الضحايا والمتضررين، وإخراج العراق من دائرة المواجهة العربيَّة – الإسرائيليَّة.

أمَّا اتِّفاق الإطار الإستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتَّحدة الأميركية عام 2008، تضمَّنت الديباجة المادة (1) «إذ تؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في إقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد استناداً إلى مبدأ المساواة في السِّيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتَّحدة والمصالح المشتركة لكليهما»، **لكن عقد هذه الاتِّفاقية جرى في ظروف استثنائية حيث لا تزال القوَّات الأميركية متواجدة على الأراضي العراقية؛ بمعنى أن السِّيادة العراقية حينها منتهكة بحكم الاحتلال. كما أشارت أغلب مواد الاتِّفاقية خاصة القسم الثاني المادة (1) أن** «تستند علاقة الصداقة والتعاون إلى الاحترام المتبادل، والمبادئ والمعايير المعترف بها للقانون الدَّوْلي، وإلى تلبية الالتزامات الدولية، ومبدأ عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام العنف لتسوية الخلافات»، **لكن التحركات العملية في الأساس لدّعم النظام السِّياسي وحماية المؤسَّسات الدستورية من المخاطر الداخلية والخارجية يتطلب تدخُّلاً مباشراً من قِبَل القوَّات الأميركية**[32].

أنَّ النماذج الإقتصادية الجديدة مطلع العقد الثاني من القرن العشرين خلقت حالة من التنافس الدَّوْلي بين الصين وروسيا

وقد أكَّد القسم الخامس على بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق، ومندمج في النظام الإقتصادي العالمي ومؤسَّساته، إلاَّ أنَّ النماذج الإقتصادية الجديدة مطلع العقد الثاني من القرن العشرين خلقت حالة من التنافس الدَّوْلي بين الصين وروسيا، من جهة، وبين الولايات المتَّحدة والدُّوَل الغربية، من جهة أخرى، لذلك فأن العراق سيكون ساحة للتنازع الإقتصادي بين الأقطاب الدَّوْلية الصاعدة في سلم الأولويات الإقتصادية للبحث عن موارد اقتصادية أو منافذ تصديرية أو أسواق استهلاكية، وبهذا ستكون اتِّفاقية الإطار الإستراتيجي أداة للولايات المتَّحدة لمواجهة التطُّلعات السِّياسيَّة الّتي تتقاطع مع المصالح الأميركية أو التحكم بمفاصل العملية السِّياسيَّة، فضلاً عن التحدِّيات الّتي ستواجه الحكومة العراقية والحرج في حماية مجتمعها ومواطنيها من مخاطر الاندماج مع دولة تحتل المرتبة الأولى في درجة التقدُّم والانفتاح، مقابل دولة ما زالت تتكأ على ركام الحروب والإرهاب والأزمات.

وقد اسهمت الولايات المتَّحدة عن طريق سياسة «الفوضى الخلاقة» (Creative chaos) في خلق حالة من الإرباك الأمني نتيجة الاستخدام المفرط للقوَّة، إذ ساعدت في دخول قِوى ومجاميع مسلحة إلى العراق، وتعزَّز وجود المجاميع الخارجة عن القانون بسبب التدخُّل الإقليمي والدَّوْلي في الشؤون العراقية كونه منطقة صراع لكافة القِوى الطامعة والمعادية، حيث تلاقي الأهداف بين القِوى

وقد اسهمت الولايات المتَّحدة عن طريق سياسة "الفوضى الخلاقة" (Creative chaos) في خلق حالة من الإرباك الأمني نتيجة الاستخدام المفرط للقوَّة

(32) فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنيَّة مُتغيِّرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عـمّـان، 2015، ص240، 241.

المعادية والإرهاب على تدمير العراق، ناهيك عن تداخل الملف الأمني بين القوّات الأميركية الّتي تسيطر على المجالات الجوية وبين القوّات العراقية غير المكتملة من الناحية التنظيمية والتجهيزية والتسليحية، لذلك تمكن تنظيم «داعش» من السَّيطرة على أربعة محافظات عراقية عام 2014، ونتيجة للجرائم الإرهابية الّتي ارتكبها التنظيم من تهجير وقتل وسلب وجراء الضغط الدَّوْلي **شكل العالم الغربي** ما يُسمَّى «**التحالف الدَّوْلي**» لمكافحة «**داعش**» **بقيادة أميركية** في أيلول/سبتمبر 2014، وعلى الطرف الآخر لم تقف الجهات الوطنيَّة والدِّينيَّة العراقية عن حدود التحركات الغربية، إذ بموجب فتوى من المرجع الشيعي السيد «علي السيستاني» تشكلت فصائل باسم «**الحشد الشعبي**» للردع والقضاء على تنظيم «**داعش**» في حزيران/يونيو 2015، وقد توسُّع التعاون بين روسيا، إيران، سورية، والعراق، من خلال «**مركز التنسيق المعلوماتي**» أو «**غرفة عمليات بغداد**» الرباعية ضدَّ الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر 2015[33]، كما تشكلت العديد من الفصائل الّتي أسهمت في دعم الجيش العراقي من أجل تحرير المناطقة الخاضعة لسَّيطرة «**داعش**»، **وقد تعرضت هذه الفصائل إلى استهداف متكرر من قِبَل القوّات الأميركية تحت ذريعة الأخطاء الحربية.**

وبعد أن تمكن العراق من القضاء على "داعش" بدأت موجة من المطالبات الجماهيرية في تشرين الأول/أكتوبر 2019

(33) نضال حمادة، المرجع السابق، ص17.

وبعد أن تمكن العراق من القضاء على «**داعش**» بدأت موجة من المطالبات الجماهيرية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، حظيت بتأييد المرجعيات الدِّينيَّة والجهات الوطنيَّة للقضاء على الفساد المستشري في النظام السِّياسي، ولم يتمكن رئيس الوزراء «عادل عبد المهدي» من تحقيق وعود الإصلاح، وتحت الضغط الشعبي ومقتل العديد من المتظاهرين، والخوف من انزلاق الدَّولة نحو الحرب الأهلية قدم استقالته في كانون الأول/ديسمبر 2019، وهنا بدأ الصِّراع الأميركي-الإيراني يأخذ الأبعاد العلنية، إذ أعلن الرئيس «دونالد ترامب» عن القيام بعملية اغتيال في بغداد استهدفت قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال «قاسم سليماني»، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي «جمال آل إبراهيم» في كانون الثاني/يناير 2020[34]، **لذلك صدق البرلمان العراقي في جلسة استثنائية بحضور رئيس حكومة تصريف الأعمال «عادل عبد المهدي» على قرار يلزم الحكومة بالعمل على إنهاء وجود أيّ قوّات أجنبية في العراق، ونتيجة للتطوُّرات المتلاحقة تمَّ تكليف السيد «مصطفى الكاظمي» رئيساً للوزراء العراقي لإدارة شؤون الدَّولة، وإجراء الانتخابات المبكرة في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتمكن رئيس الوزراء من إعادة بناء علاقات العراق مع العالم الخارجي حيث عقد مؤتمر قمَّة بغداد لدُوَل الجوار في آب/أغسطس 2021، بمشاركة الدُّوَل دائمة العضوية في مجلس الأمن الدَّوْلي وممثلين عن الاتِّحاد الأوروبي ودُوَل العشرين بصفة مراقبين.**

(34) عبد الرحيم عبد الحفيظ محبوب، الـدَّور الـسعـودي في مواجهة النفوذين الإيراني والتركي في المنطقة، أي- كتب، لندن، 2020، ص197.

أن الولايات المتَّحدة لا يُمكن أن تخرج من العراق بشكل نهائي، إذ تجد دائماً المنافذ للبقاء

يتَّضح أن الولايات المتَّحدة لا يُمكن أن تخرج من العراق بشكل نهائي، إذ تجد

دائماً المنافذ للبقاء سواء تحت عنوان مكافحة الإرهاب، أم حرب استنزاف ترمي إلى تدمير القوى المعارضة، أم بطلب من بعض الأطراف المشاركين في العملية السِّياسيَّة خاصَة في ظلّ ضعف المنظومة الأمنية العراقية، لذلك فأن صانع القرار السِّياسيّ العراقي يعتقد بأهميَّة أن يكون العراق عنصراً للتوازن الإقليمي والدَّوْلي.

المطلب الثاني: التحركات الروسية – الصينية إزاء العراق

أولاً: الإستراتيجية الروسية تُجَاه العراق

أدركت روسيا والصين ضرورة مساندة الحلفاء، والبحث عن الأصدقاء الجدد، وتشكيل خريطة من العلاقات الّتي تخدم المصالح الروسية – الصينية داخل منطقة الشَّرق الأوسط، خاصة روسيا الّتي أخذت على عاتقها إعادة رسم الخريطة الإقليميَّة وفق تحالفات ثنائية تراعي المُتغيِّرات الدَّوْلية، ولضمان استمرارية حلفائها عمدت إلى تزويدهم بالأسلحة اللازمة، والعمل على زحزحة القوى الغربية المناوئة للوجود الرّوسي في المنطقة، وكانت روسيا وألمانيا وفرنسا في مقدِّمة الدُّوَل الرافضة للاحتلال الأميركي للعراق، إذ عارضت روسيا مشروع القرار الأميركي الّذي يهدف إلى إعطاء الولايات المتَّحدة الشَّرعية الدَّوْلية في استخدام القوَّة ضدَّ النظام العراقي تحت مظَّلة منظَّمة الأمم المتَّحدة، كما أشار الرئيس الرّوسي «فلاديمير بوتين» بأن تستأنف لجنة التفتيش الدَّوْلية البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ومن ثمَّ تعلن توصياتها النهائية، وحذر وزير الخارجية الرّوسي «يفغيني بريماكوف» **(Yevgeny Primakov)** الولايات المتَّحدة من مغبة فرض الهيمنة والنفوذ، ومن تداعيات السِّياسة الأميركية الخاطئة تُجَاه العراقي[35].

(35) Robert Freedman, Russia Iran and The Nuclear Question The Putin Record, Strategic Studies Institute press, London, 2006, P. 37.

وكانت روسيا وألمانيا وفرنسا في مقدّمة الدُّوَل الرافضة للاحتلال الأميركي للعراق، إذ عارضت روسيا مشروع القرار الأميركي

وعملت السِّياسة الروسية بعد احتلال العراق عام 2003، وفق بمبدأ التجاهل النسبي واستثمار البدائل الدبلوماسية لإعادة تنشيط الاتِّفاقيات العراقية – الروسية، والحصول على عقود نفطية جديدة، وحينما سعت الحكومة العراقية إلى بناء المنظومة الإقتصادية والعسكرية المستقلة عن التدخُّلات الأميركية لم تجد سوى البديل الرّوسي، إذ تمَّ إعادة عمل اللّجنة العراقية – الروسية المشتركة للتعاون التجاري والإقتصادي والعلمي– التقني في شباط/فبراير ٢٠٠٨، كما قام رئيس الوزراء العراقي السابق «نوري المالكي» بزيارة موسكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مع وفد ضم وزراء الخارجية والدفاع والكهرباء، وممثل عن وزارة النفط، وعدد من الخبراء والمستشارين، حيث تمَّ الاتِّفاق على تنشيط التعاون الثاني في مختلف المجالات[36].

وأكدت وزارة الخارجية الروسية على مجموعة من الإجراءات الّتي ينبغي أن تطبق في الأزمة العراقية

(36) تسفي ماغين، روسيا في الشَّرق الأوسط: سياسة في امتحان، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013، ص61.

وأكدت وزارة الخارجية الروسية على مجموعة من الإجراءات الّتي ينبغي أن

تطبق في الأزمة العراقية، أهمُّها: التأكيد على استعادة السِّيادة العراقية الكاملة من خلال الاتِّفاق مع الولايات المتَّحدة، وعن طريق منظَّمة الأمم المتَّحدة والمنظمات والوكالة الإقليميَّة والدَّوْلية المتخصصة. وعقد مؤتمر دولي موسَّع يضمُّ كافة أطراف الأزمة العراقية، ودُوَل الجوار، والدُّوَل ذات التأثير المباشر. وضرورة سيطرة القوَّات المسلّحة على الأوضاع الأمنيَّة الهجينة في العراق، إذ ترى روسيا أن العراق أصبح يواجه العناصر الإرهابية والمواقف الطائفية الّتي عزَّزت من مخاطر التفكُّك. كما دعت إلى إيجاد البدائل العملية الّتي من شأنها تقليص درجة التوتُّر بين الساسة العراقيين، وأعلنت موسكو عن استعدادها للمساهمة بنشاط في مسار تسوية سياسيَّة تقوم على أساس الوفاق الوطني والحوار والشَّرعية بين مختلف الأطياف العراقية. وتقديم الدّعم للنهوض بالواقع الإقتصادي حيث اسقطت روسيا حوالى (8) مليار دولار من ديونها على العراق[37].

(37) بيداء محمود أحمد، العراق في الإستراتيجية الروسية، مجلة «المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّوْلية»، مركز المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّوْلية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 25، تموز/يوليو، 2008، ص24.

وحينما تمكن تنظيم "داعش" من السَّيطرة على المحافظات العراقية والسورية عام 2014، أعلنت روسيا ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب الشاملة عن تقديم الدّعم الواسع النطاق

وتطوَّرت الزيارات بين المسؤولين الروس والعراقيين، إذ قام وزير الخارجية الرّوسي «سيرغي لافـروف» **(Sergey Lavrov)** بزيارة بغداد في أيار/مايو 2011، للتباحث حول سبل تطوير العلاقات الثنائية، والتشاور حول مسارات الأزمة السورية، وخلال زيارة رئيس الوزراء العراقي «نوري المالكي» إلى موسكو في تشرين الأول/أكتوبر 2012، عقد صفقة تسليح بقيمة (4.2) مليارات دولار، شملت (30) مروحية قتالية من طراز «إماي 28 أناي» **(Emmy 28 Anna)**، و(42) قاذفة صواريخ متنقلة[38]، وكانت لجنة النزاهة البرلمانية العراقية أرسلت طلباً إلى رئيس الحكومة دعته إلى إيقاف الصفقة بعد اكتشافها حالات فساد.

(38) David Kilcullen, Blood Year: The Unraveling of Western Counterterrorism, Oxford University Press, London, 2016, P. 280.

وحينما تمكن تنظيم «**داعش**» من السَّيطرة على المحافظات العراقية والسورية عام 2014، أعلنت روسيا ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب الشاملة عن تقديم الدّعم الواسع النطاق بغية منع تشكيل دُوَل تسيطر عليها الجماعات المتطرِّفة، ويسودها التمييز العرقي أو الدِّيني، إذ ترى روسيا أن الجماعات الإرهابية المقاتلة في سورية والعراق هي امتداد عقائدي وتنظيمي وحزبي للمعارضة القوقازية خاصة الجماعات الشيشانية، فخلال زيارة وزير الخارجية «سيرغي لافروف» إلى بغداد في شباط/فبراير ٢٠١٤، أكَّد المبعوث الخاص للرئيس الرّوسي «ميخائيل بوغدانوف» **(Mikhail Bogdanov)** على بحث العلاقات الثنائية لمختلف القضايا، والتركيز على التوصل إلى حلول سياسيَّة للأزمة السورية، وبحث سبل مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، وخلال اللقاء أشار رئيس الوزراء «نوري المالكي» على ضرورة تنمية التعاون بين الدولتين بما فيه التعاون لدحر الإرهاب، مشدداً على حاجة العراق إلى الأسلحة الروسية لمعالجة الجماعات الإرهابية وملاحقتها، وتبادل المعلومات الأمنيَّة بخصومها، كما اتفق الجانبان على ضرورة مواصلة التشاور في القضايا المُتَغَيّرة، وتسريع اتِّفاقيات التسليح لدّعم القوَّات العراقية في محاربة

الإرهاب[39]. وخلال مكالمة هاتفية بين الرئيس الرّوسي «فلاديمير بوتين» ورئيس الوزراء العراقي «نوري المالكي» في حزيران/يونيو 2014، أعلن عن الدّعم الرّوسي التام لجهود الحكومة العراقية الهادفة إلى تحرير الأراضي سريعاً من الإرهابيين، وأن روسيا مستعدة لتزويد العراق بالصواريخ بعيدة المدى، والأسلحة الثقيلة في إطار صفقات التسليح الموقعة بين الجانبين، كما أرسل الرئيس الرّوسي رسالة إلى رئيس جمهورية العراق «فؤاد معصوم» في آب/أغسطس 2014، أبدى فيها دعمه للعراق في مكافحة الإرهاب.

(39) أحمد الحسبان، الجلبي ونجم الاوفـر حظاً في خلافة المالكي، والازمة العراقية على اعتاب التدويل، صحيفة الأسبوع العربي، بيروت، حزيران/يونيو، 2014.

روسيا فرضت حزمة من العقوبات ضدَّ المنظمات والحركات الإرهابية، ومحاصرة أنشطتها، وتشمل الجوانب المالية والإدارية والإجتماعية والأيديولوجية

وخلال مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية العراقي «هوشيار زيباري» مع نظيره الرّوسي «سيرغي لافروف» أكَّد أن روسيا فرضت حزمة من العقوبات ضدَّ المنظمات والحركات الإرهابية، ومحاصرة أنشطتها، وتشمل الجوانب المالية والإدارية والإجتماعية والأيديولوجية، ودعا إلى استنكار ظاهرة الإرهاب، وإلى التضامن الدَّوْلي في مواجهة أيديولوجية العنف والتطرُّف الّتي تغذيها، وأن روسيا تواصل بحزم وشدة الكفاح لمواجهة العدو الشرس الّذي لا يعرف الحدود. وعندما دعا الرئيس الفرنسي السابق «فرانسوا أولاند» (**Fran-cois Hollande**) لعقد مؤتمر باريس حول أمن واستقرار العراق في 15 أيلول/ سبتمبر 2014، كانت روسيا والصين من أوائل الدُّوَل المشاركة الّتي تعهدت بدعم بغداد في حربها ضدَّ تنظيم «**داعش**» بكافة الوسائل الضرورية، كما أكَّد المشاركون بأن «**داعش**» يُعدُّ خطراً يهدِّد العراق والمجتمع الدَّوْلي، وأدانوا الفظائع والجرائم الجَمَاعية الّتي يرتكبها التنظيم بحقّ المدنيين على اعتبارها جرائم ضدَّ الإنسانية، وأكدوا على تمسكهم بوحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، وقدم المؤتمرون الدّعم لحكومة رئيس الوزراء العراقي السابق «حيدر العبادي» الذي تسلم السُّلطة في أيلول/سبتمبر 2014، من أجل توطيد سيادة القانون، وتطبيق سياسيَّة تعزيز وحدة الصف الوطني، وتحقيق التمثيل العادل لجميع المكوِّنات في المؤسَّسات الاتِّحادية، والمساواة بين جميع المواطنين، وأشار الشركاء الدوليون إلى استعدادهم لمساعدة العراق في جهوده لإعادة البناء بغية تحقيق تنمية عادلة لجميع المناطق[40].

عقدت قمَّة تاريخية رفيعة المستوى في مجلس الأمن الدَّوْلي لإصدار القرار المرقَّم (2178) في 24 أيلول/سبتمبر 2014

(40) جاسم يونس الحريري، الدَّور الخليجي في العراق دراسة حالة أحداث الموصل 2014، دار الجنان للنشر والتوزيع، عـمّـان، 2016، ص180.

لذلك عقدت قمَّة تاريخية رفيعة المستوى في مجلس الأمن الدَّوْلي لإصدار القرار المرقَّم (٢١٧٨) في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حضرها أعضاء المجلس وعدد من كبار مسؤولي الدُّوَل الأعضاء الأخرى في منظَّمة الأمم المتَّحدة، وتمحورت القمة حول موضوع تزايد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم، وتبنى سياسة جديدة وإطاراً قانونياً للعمل الدَّوْلي للرد على هذا التهديد، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع الإرهابين من دخول أو عبور أراضيها وتطبيق تشريعات تؤدي إلى ملاحقتهم أمام القضاء، وأثناء هذه القمة أكَّد وزير الخارجية الرّوسي

«سيرغي لافروف» أنَّ التنظيمات الإرهابية تعرض مستقبل الدُّوَل للخطر، الأمر الّذي يتبين من أمثلة ليبيا وسورية والعراق[41].

(41)Andrew Radin and Clint Reach, Russian Views of the International Order, Rand Corporation, California, 2017, P. 48.

وعملت الولايات المتَّحدة على تشكيل وقيادة ما يُسمَّى «**التحالف الدَّوْلي**» في أيلول/سبتمبر 2014، الّذي يضمُّ حوالى (83) دولة اتحدوا لتأكيد هزيمة «**داعش**» المحققة، وخلال اجتماع وزاري في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جدَّدت دُوَل التحالف التزامها بالعمل في إطار إستراتيجية مشتركة ومُتعدِّدة الأشكال، وطويلة الأمد لإضعاف «**داعش**»، وإلحاق الهزيمة به. وأكَّد الرئيس الرّوسي «فلاديمير بوتين» أن القوّات الروسية مستمرة في محاربة التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق خاصة تنظيم «**داعش**» وجبهة «**النصرة**»، لأن روسيا عانت من التنظيمات الإرهابية، لا سيّما في القوقاز والشيشان، لكن الرئيس الرّوسي شكك في أهداف وغايات التحالف الدَّوْلي الغربي، وأشار بأنها غير واضحة لروسيا، كون الولايات المتَّحدة تميِّز بين الفصائل الإرهابية الّتي تعود إلى أيديولوجيَّة واحدة، وأن التمييز يكون على أساس القرب والبعد أو على أساس تنفيذ المصالح الأميركية[42].

شهد العراق في هذه المرحلة أزمات أمنيَّة واقتصادية وسياسيَّة، وشحه في الموارد المالية، ونقص في مخزون الدَّولة

(42) نوار جليل هاشم وحيدر علي حسين وأمجد زين العابدين طعمة، الاقتراب الكبير: روسيا في الشَّرق الأوسط، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمّان، 2020، ص168.

وقد شهد العراق في هذه المرحلة أزمات أمنيَّة واقتصادية وسياسيَّة، وشحه في الموارد المالية، ونقص في مخزون الدَّولة، إذ كانت تلك المرحلة اختباراً فعلياً لحكومة رئيس الوزراء «حيدر العبادي» الّذي كان بأمس الحاجة إلى المساعدات الإقليميَّة والدَّوْلية، وأن الأوضاع الحرجة في العراق تفرض البحث عن وسائل مُتعدِّدة، وبديلة للحصول على السِّلاح للنيل من العصابات الإرهابية، واستعادة الأراضي المحتلة، لذلك طلب رئيس الوزراء العراقي المساعدة من روسيا لشراء الأسلحة الروسية، وتفعيل صفقات السِّلاح بعد أن بدأ الشك يشوب الأوساط السِّياسيَّة العراقية إزاء جدية الولايات المتَّحدة في تسليح الجيش العراقي، وكان موضوع السِّلاح والتعاون العسكري والتقني محور اهتمام زيارة رئيس الوزراء العراقي «حيدر العبادي» إلى موسكو في أيار/مايو 2015[43]، وسرعان ما حدثَّ تقارب بين بغداد وموسكو نتيجة للتحدِّيات الإرهابية الّتي يعاني منها العراق، وتأثير الأزمة السورية على المدن العراقية القريبة من الحدود، الأمر الّذي كان له ارتدادات إيجابية، إذ شكلت روسيا بالتعاون مع إيران، سورية، والعراق «**غرفة عمليات بغداد**» الرباعية ضدَّ الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر 2015. وهذا التحالف يهدف إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بين وزارات الدفاع الروسية، والأجهزة الأمنيَّة لهذه الدُّوَل، والاستعانة بالطيران الرّوسي لتوجيه ضربات مباشرة ضدَّ مقرات وعناصر تنظيم «**داعش**» المتواجدين على الأراضي العراقية والسورية.

شكلت روسيا بالتعاون مع إيران، سورية، والعراق "غرفة عمليات بغداد" الرباعية ضدَّ الإرهاب

(43) محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الاتِّحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص212.

وقد جهزت وزارة الدفاع الروسية وزارة الدفاع العراقية مروحيات هليكوبتر من طراز «صَيّادُ اللَيل» أو «ميل مي- 28» **(Mill Me – 28)**، وأسلحة وتقنيات عسكرية

متطوِّرة، ومدرعات وأسلحة قنص، وتقنيات الرؤية الليلية والمتوسطة وغيرها، كما تضمَّنت الزيارة التركيز على الاستثمارات الروسية في العراق، والتعاون الثنائي على السَّاحة الدَّوْلية. وأعلنت وزارة الدفاع العراقية عن كفاءة وجودة الطائرات الروسية المستخدمة من طراز «سوخوي» **(Sukhoi)** الّتي أسهمت في تحرير مناطق كبيرة في العراق من سيطرة تنظيم «**داعش**»، ووفقاً لعمليات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري والتقني فإن روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى الجيش العراقي بعد الولايات المتَّحدة.

وأعلن وزير الخارجية «سيرغي لافروف» عن ثبات موقف روسيا من استقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته، وكان هذا خلال الاجتماع مع رئيس الوزراء العراقي «حيدر العبادي» على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتَّحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2015، لذلك أعرب رئيس الوزراء العراقي عن الامتنان لموقف روسيا الميداني المتضامن مع العراق وشعبه، مشدِّداً على حرص بغداد على مواصلة وتعزيز التعاون مع موسكو حتى بعد القضاء على تنظيم «**داعش**»، إذ أكَّد رئيس الوزراء العراقي السابق «عادل عبد المهدي» في نيسان/أبريل 2019، على أن العراق ينظر بتقدير إلى الدَّور الرّوسي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيراً إلى اعتزاز العراق بالعلاقات الإستراتيجية مع روسيا، ويتطلع إلى الاستفادة من القدرات الروسية في المجالات الطاقوية، الإقتصادية، الصِّناعيَّة، الزراعية والعسكرية.

وبمناسبة تسلُّم رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» السُّلطة نقل السفير الرّوسي في بغداد «ماكسيم ماكسيموف» **(Maxim Maximov)** في أيار/مايو 2020، تهنئة من الرئيس الرّوسي «فلاديمير بوتين»، ورئيس الوزراء «ميخائيل ميشوستين» **(Michael Mishustin)**، والّتي تضمّنت الدعوة لزيارة روسيا، وتأكيد دعم العراق في مجلس الأمن الدَّوْلي، وخلال لقاء المبعوث الخاص للرئيس الرّوسي «ألكسندر لافرنتييف» **(Alexander Lavrentiev)** مع رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أكَّد أن روسيا واحدة من الدُّوَل الكُبْرَى الّتي تشكل المعادلة السِّياسيَّة الدَّوْلية، وبحث العلاقات الثنائية بين بغداد وموسكو، وتعزيز التعاون على مختلف الصعد، خاصة مكافحة الإرهاب ومحاربة تنظيم «**داعش**»، والتعاون على المستويين الإقليمي والدَّوْلي في مجال تسهيل عودة النازحين واللاجئين، والحيلولة دون عودة وانتشار الأفكار المتطرِّفة. وحينما تعرض رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» إلى عملية اغتيال في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية «ماريا زاخاروفا» **(Maria Zakharova)**، أن روسيا تدين بشدة هذا الهجوم الإرهابي الوقح، الّذي يهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في العراق الصديق، وتدعو القوى السِّياسيَّة الرائدة إلى تشكيل حكومة تعتمد على دعم جميع الأحزاب السِّيَاسيَّة والجماعات العرقية والطائفية في العراق.

يتَّضح إنَّ الطموحات الروسية في بناء العلاقات مع العراق لم تقتصر على

المكاسب العسكرية والسِّياسيَّة فحسب، بل تسعى إلى تأسيس شراكة إستراتيجية اقتصادية، إذ يقدر حجم التبادل التجاري واستثمارات الشركات الروسية في العراق بمليارات الدولارات، ومن منطلق أن العراق دولة طاقوية وذات موقع جغرافي فأن روسيا تدرك أن التحرك إزاء العراق يحقِّق أهداف مرحلية ومستقبلية، إذ يمكن لروسيا أن تسيطر على المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشواطئ الشَّرقية للبحر الأبيض المتوسط، وفي المقابل، فإن العراق يدرك أهميَّة التوجُّه صوب القوى العالمية، والاستفادة من العودة الروسية للسَّاحة الدَّوْلية منَ أجل استعادة الاستقرار الداخلي، وتطوير الملاكات العسكرية، وإقامة تعاون استخباري مُتعدِّد الأطراف. كما إن التدخُّل الرّوسي جاء نتيجة لحاجة النظام العالمي إلى توازن قطبي على مستوى القرارات الدَّوْلية في مجلس الأمن الدَّوْلي، وهذا التدخُّل أوقف رسم خريطة الشَّرق الأوسط على وفق رؤية تختلف عن مصلحة الشَّعوب، لكن يجب أن يكون لدى صناع القرار العراقي توازن في التعامل مع الأقطاب من أجل إكمال الأسس التنظيمية للعلاقات الثنائية، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الاستراتيجيين الأقوياء.

إنَّ الطموحات الروسية في بناء العلاقات مع العراق لم تقتصر على المكاسب العسكرية والسِّياسيَّة فحسب، بل تسعى إلى تأسيس شراكة إستراتيجية اقتصادية

ثانياً: الإستراتيجية الصينية تُجَاه العراق

إنَّ الصين عملت على إلغاء المفاهيم الأيديولوجيَّة والمصادمات المباشرة في التعاملات الخارجية، مقابل تطوير الجوانب الإقتصادية بغية خلق منظومة إقتصادية آسيوية متكاملة، لهذا امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن الدَّوْلي على أيّ قرار يجيز الحرب الأميركية على العراق انطلاقاً من مبدأ عدم استخدام القوَّة العسكرية في العلاقات الدَّوْلية، وبعد أن أصبح الاحتلال أمراً واقعاً دعت إلى إعادة القضية العراقية إلى منظَّمة الأمم المتَّحدة، وإعادة السِّيادة للعراقيين وتشجيع العملية السِّياسيَّة، وتقديم المساعدات المادية والفنية، ودعوة المسؤولين العراقيين لزيارة الصين، إذ قام الرئيس العراقي السابق «جلال الطالباني» بزيارة بكين في حزيران/يونيو 2007، وتمَّ التوقيع على اتفاقيات تضمَّنت تعزيز التعاون الدبلوماسي الثنائي، وإلغاء الصين لديونها الحكومية والبالغة (8.5) مليار دولار، وتخفيض ديون الشركات الصينية الخاصَّة، وتسهيل عملية تنفيذ العقود النَّفطية، وتعزيز التعاون في المجالين الإقتصادي والفني، وتوفير برامج تدريبية للكوادر الوظيفية العراقية، واعقب عملية التوقيع انشاء آلية للتشاور السِّياسيّ بين الطرفين[44].

دعت الصين إلى إعادة القضية العراقية إلى منظَّمة الأمم المتَّحدة، وإعادة السِّيادة للعراقيين وتشجيع العملية السِّياسيَّة

وخلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق «نوري المالكي» إلى بكين في تموز/ يوليو ٢٠١١، التقى رئيس الحكومة الصينية «ون جيا باو» **(Wen Jiabao)** الّذي أكَّد على إقامة علاقات طويلة الأجل ومستقرة في مجال النفط والغاز، مثل حقل الأحدب وحلفايا والرميلة، وتوسيع التعاون في استكشاف وتكرير النفط وتجارة

(44) Jon B. Alterman and John W. Garver, The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East, The CSIS Press, Washington DC, 2008, P. 32.

المعدات، وتقديم المساعدات لإعادة بناء الإقتصاد، والتنفيذ الجاد لاتّفاقيات الإعفاء من الديون، والمشاركة بنشاط لإعادة البنية التحتية، عبرَ توقيع اتفاقيتين للتعاون الإقتصادي وتدريب الأفراد، وطَرح العراق إمكانية إقامة صندوق لإعادة الأعمار، وتقديم قروض منخفضة الفائدة في المواصلات[45].

وصلت الصين إلى مرحلة امتلاك القدرة على تبني الإستراتيجية الإقليميَّة والدَّوْلية بغية الحفاظ على مكانتها في سلم القِوى الصاعدة

لقد وصلت الصين إلى مرحلة امتلاك القدرة على تبني الإستراتيجية الإقليميَّة والدَّوْلية بغية الحفاظ على مكانتها في سلم القوى الصاعدة، إذ كانت العضو المؤسِّس في منظَّمة شانغهاي للتعاون «أس سيَ أو» **(SCO)**، ومنتدى التعاون الإقتصادي لدُّوَل آسيا والمحيط الهادئ «ابيك» **(APEC)**، ورابطة دُوَل جنوب شرق آسيا «أسيان» **(ASEAN)**، والمنتدى الإقتصادي الأوروبي- الآسيوي، و»حوار التعاون الآسيوي» **(ACD)**، و»مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا» **(CICA)**، ومنتدى التعاون «العربي- الصيني» **(CACF)**، ومنتدى التعاون الصيني- الإفريقي «فوكاك» **(FOCAC)**، و»التعاون الإقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى» ((CAREC[46]، والحوار الإستراتيجي بين جمهورية الصين الشعبية ومجلس التعاون لدُّوَل الخليج العربيَّة، ومجموعة دُوَل «البريكس» **BRICS**)). وخلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، جرى التأكيد على تشكيل نظام «الإقتصاد المنفتح» **(open economy)**، ويشمل إقامة أجهزة مالية للتنمية، وبناء شبكات الإيصال والاتصال الّتي تربط الصين مع الدُّوَل الإقليميَّة، وبناء الحزام الإقتصادي الّذي يمر به طريق الحرير وطريق الحرير البحري، وتجسدت عبرَ دبلوماسيَّة نشطة في زيارة رئيس مجلس الدَّولة الصيني «ليَ كه تشيانغ» **(Li Keqiang)** إلى دُوَل جنوب شرقي آسيا بغية تبني إستراتيجية الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، وبنك الاستثمار الآسيوي اللبنية التحتية، والتعاون المالي المُتعدِّد الأطراف، ودفع التبادلات الإقتصادية، وإقامة المناطق الحرة في مختلف أنحاء آسيا، وهي محاولة لدمج إستراتيجية «الحزام والطريق» مع الاستراتيجيات الإقتصادية للأقاليم المختلفة خاصة مبادرة الرئيس الرّوسي «فلاديمير بوتين» في تشكيل «الاتِّحاد الإقتصادي الأورو- آسيوي»[47].

إنَّ الصين تعدُّ العراق امتداداً طبيعياً لمبادرة الحزام نظراً لأهميته الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، كونه يمثل الجسر الجغرافي الرابط بين قارتي آسيا وأوروبا

إنَّ الصين تعدُّ العراق امتداداً طبيعياً لمبادرة الحزام نظراً لأهميته الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، كونه يمثل الجسر الجغرافي الرابط بين قارتي آسيا وأوروبا، ومنطقة الهلال الخصب، لكن تحاشي مبادرة الحزام من الاعتماد على العراق ناتجة من الحرب المفتوحة على الإرهاب المؤثرة على الاستقرار الأمني، وتشتت السُّلطة الّتي كانت السبب في انتشار الفساد الإداري، وجهل العراق بالمعايير العالمية للنقل، وتراجع البُنى التحتية بفعل الحروب الّتي خاضها، والعقوبات الدَّوْلية الّتي عطلت

(45) Steve A. Yetiv and Katerina Oskarsson, Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf, Stanford University Press, California, 2018, P. 23.

(46) علي بشار اغـوان وآخـرون، مطارحات النظام الدَّوْلي والقوى الـكُـبْـرَى: تـأمـلات فـي المسَرح الجيوسياسي العالمي الجديد، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2021، ص328 – 332.

(47) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحوُّلات الدبلوماسيَّة الصينية في القرن الـــ21، ترجمة: آيـة محمد كمال، دار صفصاف للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017، ص369.

من فرص التكامل الإقليمي، إذ إن المبادرة تمول من مصارف أهمُّها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وليس من الحكومة الصينية.

لذا قام رئيس الوزراء العراقي السابق «حيدر العبادي» بزيارة بكين في كانون الأول/ديسمبر 2015، إذ تعهد العراق بدعم وحدة الصين وتعزيز موقفها من القضايا المتعلقة بمقاطعة «شينجيانغ» **(Xinjiang)**، ومكافحة التنظيمات الجهادية المتطرِّفة في المقاطعات الغربية، ودعم توجُّه الصين لبناء نظام عالمي يقوم على الاستقرار وحفظ السِّلم الدَّوْلي، بينما تعهد الرئيس الصيني «شي جين بينغ» **(Xi Jinping)** بدعم وحدة العراق واستقلاله، ومساعدة الحكومة العراقية لمكافحة تنظيم «**داعش**» الإرهابي من خلال تسليح الجيش العراقي بمنظومة صواريخ وأسلحة ومعدات تعزِّز جهوده الحربية، ودعم بناء منظومة صناعات عسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير القدرات القتالية للجيش العراقي في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي دعماً لاستقلالية القرار السِّياسيّ العراقي، وتوسيع آفاق التعاون الإقتصادي، والتكْنُولُوجي، والعسكري، والدبلوماسي، والنفطي. وأصبحت الصين أكبر شريك تَجاري مع العراق على الرغم من أن الميزان التجاري بين البلدين يشير لصالح الصين [48].

تعهد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) بدعم وحدة العراق واستقلاله، ومساعدة الحكومة العراقية لمكافحة تنظيم "داعش" الإرهابي

(48) محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص212 – 216.

كما قام رئيس الوزراء العراقي السابق «عادل عبد المهدي» بزيارة بكين في أيلول/سبتمبر 2019، إذ وقَّع ثماني اتفاقيات ومذكرات تفاهم شملت عقوداً لإنشاءً محطات كهربائية جديدة، وخمس مدن صناعية مشتركة، وإنجاز مشاريع في مجال الاتصالات، وإعادة إعمار البنى التحتية، والإنفاق الائتماني المالي، ومذكرات لإعادة الإعمار الإقتصادي، والتعاون الثقافي والفني وتطوير البُنى التحتية للمواصلات والاتصالات والسكن والطَّاقة والمجاري[49]، بهدف إحياء مشروع البُنى التحتية الّذي تبناه رئيس الوزراء السابق «نوري المالكي»، حيث يسمح للحكومة بالتعاقد مع الشركات العالمية خارج إطار الموازنة العامة عن طريق الدفع الآجل مقابل فوائد لا تتعدى الـ(8) في المئة لكن البرلمان رفضه آنذاك.

(49) T Hamid Al – Bayati, Donald Trump's New World Order: U.S. Credibility, Reputation, and Integrity, Rowman & Littlefield Press, London, 2020, P. 198.

إلاَّ أن بعض الجهات السِّياسيَّة العراقية عارضت هذه الاتِّفاقيات بذريعة أن التمويل في ظلّ العجز الإقتصادي والمديونية وأحادية الإقتصاد تضع العراق في مكانة حرجة، لأنَّ القروض الصينية تكون بشروط تعسفية تفرض الحجز حين التعثر من السداد. كما أنَّ موقف الصين من قضايا الطَّاقة مُتغيِّر، إذ تمتلك الحرية في اختيار المنتجين الدوليين، وتدرك المخاوف الدَّوْلية من التغيير المناخي، والتحرك العالمي نحو الطاقات المُتجدِّدة بعيداً عن الوقود الأحفوري. كما إن الصين لم تبد أيّ سياسة تدّل على رغبتها في تحدي الهيمنة الأميركية في العراق، لأن الحفاظ على وجود عسكري

بعض الجهات السّياسيَّة العراقية عارضت هذه الاتِّفاقيات بذريعة أن التمويل في ظلّ العجز الإقتصادي والمديونية وأحادية الإقتصاد تضع العراق في مكانة حرجة

صيني في العراق يزيد من انتشار القوّات الأميركية في المناطقة الجيواستراتيجية الشديدة الحساسية بالنسبة للصين خاصة شرق آسيا. فضلاً عن الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كوردستان وبعض المحافظات بخصوص الاستثمار الأجنبي ووجود الشركات الأجنبية، ناهيك عن التحدِّيات الإرهابية الّتي تؤثر على الاستقرار الأمني، ممَّا يعرقل اندفاع الشركات الاستثمارية الصينية إزاء العراق.

يتَّضح أن التنافس الأميركي- الصيني في العراق قد يأخذ مساحة واقعية بفعل تقدُّم الاقتصاد الصيني، لكن رؤية السِّياسة الخارجية العراقية غير موحدة إزاء الأقطاب العالمية، وذلك بفعل تناقض الفواعل السِّياسيَّة الداخلية، فبعض الأطراف ترى ضرورة تعدَّد العلاقات العراقية مع روسيا والصين لتعزيز استقلالية القرار السِّياسيّ، والبعض الآخر يرى ضرورة بقاء العراق ضمن المنظومة الغربية للقوى الكُبْرَى خاصة الولايات المتَّحدة، لذلك يحتاج صانع القَرار العراقي إلى اكتشاف خيارات المساعدة والدّعم لإعادة هيكلة النظام السِّياسيّ والاقتصادي وإعادة المكانة العراقية في المنظومة الدَّوْلية.

أن التنافس الأميركي- الصيني في العراق قد يأخذ مساحة واقعية بفعل تقدُّم الاقتصاد الصيني

الخاتمة

إنَّ الفواعل الدَّوْلية والمُتغيِّرات الإقليميَّة للدُّوَل المجاورة للعراق أثرت بشكل مباشر على الاستقرار السِّياسيّ والأمني الّذي يرتبط بشكل مبدئي بالاستقرار الإقتصادي والإجتماعي، ممَّا خلق حالة من عدم الترابط الوطني بين القوى السِّياسيَّة العراقية الّتي لم تحسم انتمائها الخارجي سواء مع القوى الغربية أم القوى الآسيوية الصاعدة، وهو ما يعرض مصالح العراق القومية إلى خطر التفكُّك، كما أنَّ ضبط محاور العلاقات المستقبلية في ضوء الخلل الناجم من معالجة الأزمات الإقليميَّة وسط انشغال الطرف الأميركي في إدارة ملفات المنطقة مع روسيا والصين، جعل من هذه المعالجة أقرب في توزيع أو تقاسم الأدوار والنفوذ والمصالح من دون حساب تكلفة التداعيات السِّلبية على الواقع العراقي.

الاستنتاجات

1- يمتلك العراق مُقوِّمات جيواقتصادية تمثل حجر الزاوية في الاستراتيجيات الإقليميَّة والدَّوْلية حيث يقع ضمن منطقة التصادم بين القوى المتنافسة على الهيمنة العالمية، فالموقع الجغرافي للعراق مثل عمقاً لتحقيق مصالح الدُّوَل الصِّناعيَّة الكُبْرَى، إذ يسيطر على حركة التِّجارة وأساطيل نقل النفط، لذلك تحركت الحكومات العراقية لإيجاد بدائل على المستوى الدَّوْلي مثل مشروع طريق الحرير أو الحزام، لكن التناحرات السِّياسيَّة، والبحث عن المصالح الفئوية حالة دون وضع العراق على الطريق الصواب.

2- يبقّى هاجس المحافظة على الأمن الإقليمي هو المحرك الأساسي للدُّوَل

المجاورة للعراق، لا سيّما تركيا ودُوَل مجلس التعاون الخليجي، في رسم سياستها الداخلية والخارجية، والّتي تزامنت مع تنامي ظاهرة الإرهاب والجماعات المتطرِّفة في المنطقة، وتبقّى إيران الدَّولة غير الضعيفة الّتي تتطلع بقوَّة لإقامة نظام أمني جديد في المنطقة بعيداً عن النفوذ والتواجد الغربي في دُوَل الخليج العربي.

3- فشل الإستراتيجية الأميركية في العراق عزَّز من فرضية تراجع الدَّور الأميركي على المستوى العالمي، إذ لم تتمكن الولايات المتَّحدة من حسم الملف العراقي سياسياً وعسكرياً، وأصبحت الأطراف الإقليميَّة والدَّوْلية جزءاً من تسوية الأزمة العراقية، فقد طوَّرت دُوَل الخليج العربي وتركيا وإيران وروسيا والصين الكثير من الوسائل الضرورية تتلاءم مع إمكانية خروج القوَّات الأميركية من العراق عام 2021.

التوصيات

1- جعل العراق نقطة للتوازن بين القوى الإقليميَّة والأقطاب الدَّوْلية من خلال سياسة خارجية تراعي المصالح الوطنَيَّة، وعدم قبول استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للهجمات ضدَّ أيّ دولة.

2- هيكلة العلاقات الخارجية للعراق وفق مبدأ احترام السِّيادة الوطنيَّة، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأيّ دولة مقابل عدم تدخُّل العراق في شؤون الدُّوَل الأخرى، وايجاد علاقات قائمة على التعاون.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربيَّة

1. الأمير، فؤاد قاسم، آراء وملاحظات حول الاتِّفاقية الأمنيَّة المقترحة بين العراق والولايات المتَّحدة، الغد، بغداد، 2008.
2. أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الّتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2004.
3. اغوان، علي بشار وآخرون، مطارحات النظام الدَّوْلي والقوى الكُبْرَى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2021.
4. أوغلو، أحمد داوود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السَّاحة الدَّوْلية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطّبعة الثانية، الدَّار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
5. بركات، نظام وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربيَّة ومستقبلها، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2012.

6. بكري، مصطفى، خاشقجي أم المملكة: الحقيقة الغائبة، سما للنشر والتوزيع، الكويت، 2019.

7. التامر، عبادة محمد، سياسة الولايات المتَّحدة وإدارة الأزمات الدَّوْلية (إيران، العراق، سورية، لبنان إنموذجاً)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2015.

8. جاسم، خيري عبد الرازق وعثمان، عادل حمزة والجابري، ستار جبار، الاتِّفاقية العراقية – الأميركية: تحليل ونقد، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2009.

9. الجحيشي، فراس محمد أحمد، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنيَّة مُتغيِّرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2015.

10. الحريري، جاسم يونس، التنافس الإقليمي والدَّوْلي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.

11. الحريري، جاسم يونس، الدَّور الخليجي في العراق دراسة حالة أحداث الموصل 2014، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.

12. الحسيني، موسى، الطائفية في الوطن العربي: أسبابها ومظاهرها (العراق إنموذجاً)، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2017.

13. حمادة، نضال، خفايا وأسرار داعش (من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

14. الراوي، رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشَّرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2006.

15. السامرائي، محمود سالم، إستراتيجية روسيا الاتِّحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.

16. صالح، محسن محمد والدنان، ربيع محمد ووهبة، وائل عبد الله، اليوميات الفلسطينية لسنة 2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020.

17. الغنجة، شام داوود، العامل المذهبي ودوره في توجيه السِّياسة الخارجية الإيرانية تُجَاه العراق 2003 – 2013، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2016.

18. محبوب، عبد الرحيم عبد الحفيظ، الدَّور السعودي في مواجهة النفوذين الإيراني والتركي في المنطقة، أي- كتب، لندن، 2020.

19. هاشم، نوار جليل وحسين، حيدر علي وطعمة، أمجد زين العابدين، الاقتراب الكبير: روسيا في الشَّرق الأوسط، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمّان، 2020.

20. وهبان، أحمد محمد، السِّياسة الخارجية التركية تُجَاه منطقة الشَّرق الأوسط: صراع الهويَّة والبرجماتية والمبادئ الكمالية، الجمعية السعودية للعلوم السِّياسيَّة، الرياض، 2013.

ثانياً: الكتب المترجمة

21. آراس، بولنت وآخرون، التحوُّل التركي تُجَاه المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2012.

22. لينغ، جانغ يون، الحزام والطريق: تحوُّلات الدبلوماسيَّة الصينية في القرن الـ21، ترجمة: آية محمد كمال، دار صفصاف للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017.

23. ماغين، تسفي، روسيا في الشَّرق الأوسط: سياسة في امتحان، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013.

24. مجموعة مؤلفين، الجحيم الأميركي في العراق، التخبط الأيديولوجي الأميركي والمقاومة والحرب الأهلية في العراق، الجزء الثالث، ترجمة: مها سلمان سعود، النايا للدراسات والنشر، الرياض، 2007.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

25. Belete, Shimels Sisay , The Right to Liberty and Security versus Counter – Terrorism under international law, Publiqation Academic Publishing Press, Frankfurt, 2018.

26. Hale, William, Turkey, the US and Iraq: Middle East Issues, Saqi Press, London, 2007.

27. group of authors, Iraq: Selected Issues, International Monetary Fund Press, Washington DC, 2015.

28. Gerli, Michele, Beyond Nuclear Ambiguity. The Iranian Nuclear Crisis and the Joint Comprehensive Plan of Action, Firenze University Press, Italy, 2019.

29. Dershowitz, Alan M , .Defending Israel: The Story of My Relationship with My Most Challenging Client, All Points Books, New York, 2019.

رابعاً: الدوريات والتقارير الأجنبية

30. Kabalan, Marwan, The Al – Ula GCC Summit: An End to Gulf Rivalry or Just Another Truce?, magazine "Insight Turkey: Geopolitics in The Eastern Mediterranean", Ankara, Vol. 23, No. 1, Winter, 2021.

31. Stephen Larrabee and Gonul Tol, Turkey's Kurdish Challenge, magazine "Survival Global Politics and Strategy", Washington, Vol. 53, No. 4,

August, 2011.

32. Pollack, Kenneth M., Securing the Gulf, magazine "Foreign affairs", Council on Foreign Relations, New York, Vol. 82. no. 4, July – August, 2003.

33. Transcript of Trump Speech on Iran Nuclear Deal, Office of the Press Secretary, Washington DC, October 13, 2017.

34. Pamuk, Humeyra and Landay, Jonathan, Pompeo says Soleimani killing part of new strategy to deter U.S. foes, Reuters News, Washington DC, January 14, 2020.

35. Galbraith, Peter W., The End Of Iraq: How American Incompetence Created Awar Without End, Simon and Schuster Press, New York, 2006.

36. Freedman, Robert, Russia Iran and The Nuclear Question The Putin Record, Strategic Studies Institute press, London, 2006.

37. Kilcullen, David, Blood Year: The Unraveling of Western Counterterrorism, Oxford University Press, London, 2016.

38. Radin, Andrew and Reach, Clint, Russian Views of the International Order, Rand Corporation, California, 2017.

39. Alterman, Jon B. and Garver, John W. , The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East, The CSIS Press, Washington DC, 2008.

40. Yetiv, Steve A. and Oskarsson, Katerina , Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf, Stanford University Press, California, 2018.

41. Al – Bayati, T Hamid, Donald Trump's New World Order: U.S. Credibility, Reputation, and Integrity, Rowman & Littlefield Press, London, 2020

خامساً: الدوريات العربيَّة

42. أحمد، بيداء محمود، العراق في الإستراتيجية الروسية، مجلة «المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّوْلية»، مركز المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّوْلية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 25، تموز/يوليو، 2008.

43. أحمد، صافيناز محمد، المواقف العربيَّة من الأزمة العراقية، مجلة «السِّياسة الدَّوْلية»، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخمسون، المجلَّد 49، العدد 198، تشرين الأول/أكتوبر، 2014.

44. الحريري، جاسم يونس، العراق ودُوَل الخليج (المُتغيِّرات والمستقبل)، مجلة «دراسات دولية»، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد،

العدد 33، نيسان/أبريل، 2007.

45. الحسبان، أحمد، الجلبي ونجم الاوفر حظاً في خلافة المالكي، والازمة العراقية على اعتاب التدويل، صحيفة الأسبوع العربي، بيروت، حزيران/يونيو، 2014.

46. العناني، خليل، كركوك... مدينة على حافة الانفجار، مجلة «السِّياسة الدَّوْلية»، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، المجلَّد 42، العدد 169، تموز/يوليو، 2007.

47. المعموري، عبد علي كاظم، أميركا من الهزيمة الإستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، مجلة «حمورابي»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد 1، كانون الثاني/يناير، 2012.